الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند اولحاج بالبويرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الموضوع :

علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

من إعدادالطالبة: دوايدي فريدة

إشراف: د.مولاي بوعلام

لجنة المناقشة :

د.طهراوي فريد .....رئيسا.

مولاي بوعلام .....مقررا

ا.ة.زاوي ياسمينة.....مناقشة

السنة الجامعية 2019/2018

كلمة شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

.....لئن شكرتكم لازيدنكم .....

أولا نحمد الله عز و جل و نشكره على نعمه العديدة التي لا تعد و لا تحصى الذي سدد خطانا و أنار لنا الطريق لإكمال هذا الانجاز المتواضع.

في هذا المقام لا يسعنا إلاأن أتقدمباسمي عبارات الشكر و الامتنان إلىالأستاذ المشرف:

"مولاي بوعلام"

على نصائحه القيمة طوال فترة انجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلىالأساتذةالأفاضلأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

و الشكر موصول لباقي الأساتذة الكرام و كافة طاقم كلية العلوم الاقتصادية على السعي الجاد من قبلهم لتوفير الظروف الملائمة لطلب العلم.

كما اشكر جميع أفرادأسرتي على وقوفهم إلى جانبي أوقات الشدة و الرخاء.

كما أتقدم بشكري إلى جميع الأصدقاء و الزملاء و إلى كل من ساهم في هذا العمل و لو بكلمة طيبة.

الإهـــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من كللها الله بالهيبة و الوقار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...

أرجو من الله أن يمد في عمرهما .... الوالدينالكريمين.

إلى كل إخوتي : احمد و زوجته ،أعمر،أكلي وزوجته،جمال ،حمزة.

إلىأختي الوحيدة و العزيزة:فاطمة...

إلىأختي التي لم تلدها أمي : سعيدة

إلىأطفال البيت: ريمة ،أمال،أنيس،أمين،رحيم

إلى صديقاتي الغاليات :وزنة ،كميليا،زهية

إلى الشخص الغالي و العزيز على قلبي

إلى كل زملائي و زميلاتي في الماستر

إلى كل الأصدقاء و الأقارب

فريدة

الملخص :

تتناول هذه الدراسة تحليل و قياس علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017،نظرا للأهمية التي تحتلها الصادرات في الاقتصاد الوطني ،فهي تلعب دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو الاقتصادي ،و بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في الاقتصاد القياسي ، و المتمثلة في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر،فقد توصلت نتائج الدراسة القياسيةإلى الكشف عن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ،و لهذا اعتمدنا على نموذج شعاع الانحدار الذاتي و دراسة دوال الاستجابة و قد أظهرت النتائج أن العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر أنها علاقة طردية و في اتجاه واحد أي أن نمو الصادرات بصفة عامة هي التي تسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي ،الصادرات ،شعاع الانحدار الذاتي، تكامل مشترك ،السببية

Abstract:

This study deals with the analysis and measurement of the relation ship of exports to economic growth in Algeria during the period 1980-2017. Due to the importance that exports occupy in the national economy, they play a fundamental role as an engine of economic growth and according to modern econometric methods, The results of the standard study revealed that there was nocointegration between the variables of the study. Therefore, we relied on the vector auto-regression beam model and the study of response functions. The results showed that the relationship between exports and economic growth in Algeria is a direct one-way relationship, ie, that export growth is causing growth of GDP.

Keywords: economic growth, exports, vector auto-regresior, cointegration, causation

الفهـــرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر و تقدير	I
الإهداء	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول و الأشكال	IVV
مقدمة عامة	ا-ج
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للصادرات و علاقته بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات	**03**
المطلب الأول:مفهوم الصادرات و أهميتها	03
المطلب الثاني:أنواع الصادرات و محدداتها	05
المطلب الثالث:مؤشرات تنافسية للصادرات	08
المبحث الثاني:نظريات التجارة الخارجية	**09**
المطلب الأول:التصدير في الفكر النظري الكلاسيكي	09
المطلب الثاني:التصدير في الفكر النظري النيوكلاسيكي	10
المطلب الثالث: التصدير في الفكر النظري الكينزي	11
المطلب الرابع: التصدير في الفكر النظري الحديث	13

المبحث الثالث:علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	**14**
المطلب الأول:مضاعف الصادرات	14
المطلب الثاني: تذبذب الصادرات و النمو الاقتصادي	16
المطلب الثالث: سياسات التصدير على النمو الاقتصادي	17
خلاصة	**19**
الفصل الثاني:الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	21
المبحث الأول: ما هية النمو الاقتصادي	22
المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي	22
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثالث:الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	25
المبحث الثاني: خصائص النمو الاقتصادي و محدداته و طرق قياسه	26
المطلبالأول: خصائص النمو الاقتصادي	26
المطلب الثاني:محددات النمو الاقتصادي	27
المطلب الثالث:طرق قياس النمو الاقتصادي	30
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	32
المطلبالأول:التحليل النظري الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	32
المطلب الثاني:التحليل النظري النيوكلاسيكيللنمو الاقتصادي	37

المطلب الثالث:التحليل النظري الكينزي للنمو الاقتصادي	38
خلاصة	40
الفصل الثالث: دراسة تحليلية و قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017	
تمهيد	41
المبحثالأول: الدراسة التحليليةلعلاقة الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017	42
المطلبالأول:التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	42
المطلب الثاني:تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	46
المطلب الثالث: مساهمة تراكم رأس المال و التضخم في الناتج المحلي الإجمالي	47
المبحث الثاني: دراسة نظرية للجانب التطبيقي	50
المطلب الأول:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	50
المطلب الثاني:طريقة التكامل المشترك	51
المطلب الثالث:دراسة السببية و تقنية شعاع الانحدار الذاتي var	54
المبحث الثالث:الدراسة القياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017	58
المطلبالأول:التعريف بمتغيرات الدراسة	58
المطلب الثاني:اختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك	60
المطلب الثالث:تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي	64

خلاصة	69
خاتمة عامة	72
قائمة المراجع	75
قائمة الملاحق	80

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	25
02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017	43
03	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017	47
04	مساهمة تراكم رأس المال و التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017	49
05	ملخص نتائج السببية لجرانجر	61
06	اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة في المستوى	63
07	اختبار ديكي فولر عند الفروقات الاولى	64
08	تحديد درجة تاخير المثلى لاختبار جوهانسون	65
09	نتائج اختبار التكامل المشترك	66
10	درجة تاخير المسار شعاع الانحدار الذاتي	67
11	اختبار Ljung-box لبواقي التقدير	70

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017	44
02	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017	46
03	تطور الواردات الجزائرية للفترة 1980-2017	46
04	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017	48
05	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم و تراكم راس المال الثابت للفترة 1980-2017	50
06	التمثيل البياني لمتغيرات محل الدراسة	60
07	نتائج اختبار الجذور العكسية	70

مقدمـــــة

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سواء المتقدمة منها أو النامية ،إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي ،فهو يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية ،و يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول و تخلفها .

تحظى التجارة الخارجية من خلال عمليات التصدير و الاستيراد بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي و ذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي و تصريف الفائض من الإنتاج ، حيث يعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع و النمو يرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ،الأمر الذي يسرع في عملية التنمية الاقتصادية فالصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي .

إن الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع ،أي تعتمد على نشاط تصديري موحد مما يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة ،كما أنها تعتبر الممول الرئيسي لعملية التنمية ،كون أن الحصيلة الناتجة عن عملية التصدير تستخدم لتمويل المشتريات المستوردة كالسلع الوسيطية و الرأسمالية و التي تعتبر ضرورية لدفع وتيرة التنمية .كما تعمل الصادرات على رفع من الناتج الداخلي بقيمة اكبر من متحصلاتها و ذلك من خلال اثر المضاعف التجارة الخارجية.

ومن هنا تبرز لنا إشكالية الدراسة التالية:

إشكالية الدراسة:

من خلال ما ذكرنا سابقا يتم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي:**ما طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 ؟**

و من الإشكالية الرئيسية تتفرع منها عدة أسئلة و نذكرها كالأتي :

-ما أهمية الصادرات و ما هي المحددات التي تحدد حجم الصادرات لأي دولة ؟

- ما هي خصائص النمو الاقتصادي؟ و هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الفكر الاقتصادي

- ما نوع طبيعة العلاقة الموجودة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟و هل توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة ؟

الفرضيات :

سنحاول الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة و ذلك استنادا إلى الفرضيات التالية:

-تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة و جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي و من ثم تحقيق معدلات نمو مطردة. و حجم الصادرات لأي دولة يقاس بالطلب العالمي عليها و حجم الإنتاج و المنتجات المصدرة.

- هناك عدة خصائص للنمو الاقتصادي . كما أن الصادرات تعتبر هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.

-هناك علاقة سببية بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع هام و هو موضوع النمو الاقتصادي و الذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين، وأهمية دراسة العلاقة التي تربط بين الصادرات بالنمو الاقتصادي مما يستدعي ضرورة فهمها و معرفة مدى تأثيرها على زيادة رفاهية الأفراد. حيث تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات و توضيح مدى أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر ،و أيضا صياغة و تقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الموضوع :

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو وضع نموذجا قياسيا يبين العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.و من خلاله يمكن تحقيق الأهداف التالية :

- بيان الأهمية الاقتصادية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي ؛

- إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى ملائمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ؛

- دراسة نوعية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ؛

- محاولة إبراز أهمية الأدوات الإحصائية و الأساليب القياسية في البحث العلمي من خلال مدى مطابقته النتائج للواقع الاقتصادي ؛

6-أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي :

-طبيعة الاقتصاد الجزائري ،كون الصادرات يمكن أن تكون محفزة للنمو ،و هذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين و متخذي القرار حول هذه الفكرة

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي

-تعتبر هذه الدراسة لب انشغال الدولة الجزائرية حيث تحاول جاهدة لتحسين وضع صادراتها على الصعيد العالمي و ذلك من اجل النهوض بنمو اقتصادي للدولة

-الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر

7- منهج البحث:

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة ،للاجابة على التساؤلات المطروحة معتمدا على المنهج الوصفي و التحليلي لاستعراض واقع الصادرات على النمو الاقتصادي ،و الاستقرائي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات و النمو الاقتصادي خلال الفترة المعطاة ،باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر .

8-فترة الدراسة :

تتناول الدراسة في موضوعنا هذا الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2017 وهي معطيات سنوية (حجم العينة 38). كما أنهذه الدراسة ستتم على الاقتصاد الجزائري .

9-الدراسات السابقة :

قبل إعداد هذه الدراسة قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات المشابهة لموضوعنا محل الدراسة ،و ذلك للاستفادة من خبرات الآخرين الذين سبقو إلى دراستها ،و يمكننا استعراض أهمها و هي :

- **دراسة عطوف عبد المهيمن سليمان البارزاني:** دراسة اثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي للعراق خلال الفترة 1970-2009 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة صلاح الدين بالعراق(2012) ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في العراق و إلى دراسة العلاقة بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق ،و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد

تتجه من الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل و القصير ، و هذا يعني أن الصادرات النفطية هي التي تفسر التطور الحاصل في النمو الاقتصادي في العراق.

–دراسة ثريا حسن صديق:دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان خلال الفترة 1970–2002 ،رسالة ماجيستر مقدمة إلى قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية (**2005**)،حيث تهدف الدراسة إلىالتعرف على مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات نمو عالية ،و خلصت الدراسة إلىأن نمو الصادرات في المملكة العربية السعودية كان له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي ،كما توصلت نتائج اختبار السببية إلىأنتأثير الصادرات في النمو +الاقتصادي كان أقوى من تأثير النمو الاقتصادي في الصادرات في الأجلين القصير و الطويل..

– **دراسة بهلول مقران** ، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي ،دراسة قياسية للفترة (1970–2005)،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3 (2011)،حيث تهدف الدراسة إلىأهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة ،و إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات و ما مدى ملائمته لدفع عجلة التنمية ،و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الصادرات ،و على أن الوضع الحالي للصادرات لا يمكن الاعتماد عليه من اجل الحصول على نمو اقتصادي امثل .

–دراسة لعابد بن عابد العبدلي ،تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة قياسية تحليلية للفترة 1960–2001 ،مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بالمملكة العربية السعودية ،العدد 27 (2005) ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقدير اثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ،بحيث أظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات و الاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ،و ظهر متغير الصادرات أكثرأهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول البترولية.

10–صعوبات البحث :

– لقد واجهنا خلال إعداد هذا البحث صعوبة في اختلاف في البيانات و الإحصائيات من مصدر إلىآخر.

11– هيكل البحث :

قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول كالأتي :

الفصل الأول: و هو الإطار المفاهيمي للصادرات و الذي يتناول مختلف مفاهيم و أنواع الصادرات و محدداتها و مؤشرات تنافسية للصادرات كذلك مختلف النظريات حول الصادرات في الفكر النظري عند مختلف الاقتصاديين.

-**الفصل الثاني**: و هو الإطار النظري للنمو الاقتصادي ،حيث قمنا فيه بدراسة مفهوم النمو الاقتصادي و محدداته و كذلك طرق قياسه و أيضا تناول أهم النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.

-**الفصل الثالث**: و هو الدراسة التحليلية و القياسية بحيث درسنا علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال صياغة نموذج قياسي.

و أيضا شمل هذا البحث على مقدمة عامة و خاتمة عامة تناولنا فيها أهم النتائج التي تم الوصول إليها من خلال معالجة البحث .و بناء عليها استخلصنا جملة من الاقتراحات.

الفصـــل الأول:

ا الإطار المفاهيمي للصادرات و علاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانة العامل الحيوي المؤثر على دائرة النشاط الاقتصادي، ودليل ذلك اهتمام الكثير من المفكرين بموضوع التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين الدول وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا هاما في النظريات الاقتصادية، ولم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تناول العلاقات الاقتصادية القائمة أساسا على عملية التصدير، لما تلعبه الصادرات من دور كبير في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من أثار ايجابية على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات فضلا عن الدخل الإجمالي للدولة بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الإنفاق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبموجب الصادرات تتمكن الدولة من تصريف فوائضها من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم في التكاليف.

ونظرا للدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مما جعل ذلك الدور موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت إلى تحديده، فقد احتل التصدير مكانة بارزة في مختلف المدارس الفكرية، كما أجريت عدة دراسات للتأكد من نوعية العلاقة بين نمو الصادرات و نمو الدخل التي شملت العديد من الدول، و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات

لا يمكن أن يتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة إلى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الأخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع و خدمات، ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدولة قصد تحقيق ميزان تجاري رابح.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات و أهميتها

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم مختلف المفاهيم الاساسية للصادرات و مدى اهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

1-مفهوم الصادرات:

يمكن تقديم عدة تعاريف للصادرات ونجيزها فيما يلي:

-تتمثل الصادرات في السلع و الخدمات التي تنجها إحدى الدول و تبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنجها هذه الدولالأخرى , أو في مقابل الذهب و العملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة[1].و تعرف أيضاأنها " تتمثل في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع و الخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج [2].

كما أن هناك عدة تعاريف للصادرات باختلاف وجهات النظر المستند إليها :

– **على مستوى المؤسسة**: عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

– **على مستوى الوطني**: عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، و هو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.

– **على مستوى الدولي**: هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة، و اقتحام الأسواق الخارجية لدولة ما.

[1] عبد العزيز فهمي هيكل ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت لبنان ،1986، ص:313.
[2] فؤاد مصطفى محمود، التصدير و الاستيراد علميا و عمليا، دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة مصر، 1993، ص :23

انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف عام للصادرات:

– الصادرات هي قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى ،بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع ونمو و انتشار و فرص عمل والتعرف على تكنولوجيات جديدة ....الخ[1].

2– أهمية الصادرات :

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، و جذب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و من ثم تحقيق معدلات نمو مطردة.

– خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة، فقد تمكنت العديد من الدول من خلق فرص عمل جديدة و الرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة.

– إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: الصادرات تلعب دورا رئيسيا و مباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

– جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير ،فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة ،

– تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة ،فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها و تطويرها و تشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود ايجابي على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في الميزان التجاري و من ثم ميزان المدفوعات [2].

---

[1] فريد النجار ،"**تسويق الصادرات العربية :البات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى** "،دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة ،مصر ،2002،ص :15

[2] وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية المصرية ،"**استراتيجيه تنمية الصادرات المصرية**" ،مصر،2001، (من الموقع www.eccae تاريخ الاطلاع 29-05-2019) ،ص:4-7

المطب الثاني:أنواع الصادرات و محدداتها.

سوف نقوم في هذا المطلب بشرح اهم انواع الصادرات و المحددات الرئيسية له.

1-أنواع الصادرات :

نميز بين نوعين من التصدير و هما:

1-1 التصدير المباشر: في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء[1].و يتم التصدير وفق أربع طرق و هي:

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.

- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.

- الممثل التجاري هو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.

- الوكيل التجاري هو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

كما يستخدم التصدير المباشر في نطاق واسع لأنه يمثل بالنسبة إلى المشروع طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية، والهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف[2].

1-2 التصدير غير المباشر: طريقة شائعة الاستخدام، إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية، سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد. يطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، كونه أقل مخاطرة، وهذا النوع لا

[1]. رضوان المحمود العمر"،**التسويق الدولي**" ،دار وائل للنشر،عمان-الأردن، الطبعة الأولى ،2006 ،ص134

[2] أبي سعد الديوهجي،**التسويق الدولي**، دار الكتب للنشر الموصل،العراق، 1992 ،ص1

يكلف الشركة، أي تكوين للأيدي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي، وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة[1].

و من بين طرق التصدير عير المباشر نذكر منها [2]:

– **عملاء التصدير**: ويتدخلون باسمهم الشخصي، يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل: مخاطر سعر الصرف.

– **تجمعات المصدرين**: تقدم خدمات مشابهة لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.

– **مفاوض الاستيراد والتصدير**: يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها بالخارج.

– **شركات تجارية متنوعة**: وتنقسم إلى:

– **وسطاء الاستيراد**: يحصلون على السلع من الخارج ويقومون بتخزينها وتوزيعها، ومن بينهم الأعوان التجاريون والموزعون.

– **السماسرة وشركات العبور**: تقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى، وخاصة السلع المصدرة، كما أنها تقوم بحل المنازعات التي تحدث في التجارة الخارجية.

2– محددات الصادرات :

إن حجم الصادرات لأي دولية في أي وقت و تغيراته مع الزمن يتحدد عن طريق ثلاثة محددات هي [3]:

2–1–الطلب العالمي: إن الطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر عامل مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي و نمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.

[1] عمر محمود أبو عيدة، "**أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 1،2013، ص ص 353-354

[2] غول فرحات،,"**تسويق دولي**" ,دار الخلدونية ,الجزائر,الطبعة1،2000 , ص:191

[3]Bernard Bernier .Yves Simon."**Initiationa la Macroeconomie**".9emme édition .Dunod.Paris.France.2007.p 170-171

2-2- حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج: إذا كان حجم التشغيل غير تام و طاقات الإنتاج الضروري منخفض،فان زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة،أما إذا كانت هناك طاقات متوفرة سوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات.

2-3- تنافسية المنتجات المصدرة: تتمثل في قدرة اقتصاد ما على بيع منتوجاته في السوق الخارجي ،حيث يعتمد على مدى مقاربة الأسعار الداخلية و الخارجية و نوعية المنتجات ...الخ،حيث تعتبر تنافسية الأسعار و التكاليف المؤشرين الرئيسين :

ا-تنافسية الأسعار: تقاس بعلاقة أسعار الصادرات للشركاء التجاريين بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية، و تقاس بالعلاقة التالية: $\frac{pe_{\mathrm{X}}}{\mathrm{pf_X}}$

pe_x: مؤشر أسعار الصادرات الأجنبية

pf_x : مؤشر أسعار الصادرات الوطنية

و يعتبر التضخم و سعر الصرف العاملين الرئيسين اللذان يحفزان تنافسية السعر للصادرات.

ب-تنافسية التكاليف: تقاس بالعلاقة بين تكاليف الأجور الابتدائية للخارج على تكاليف الأجور الابتدائية في الداخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فان تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع و العكس صحيح.

المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية للصادرات

هناك عدة مؤشرات تقيس تنافسية الصادرات و منها:

1-مؤشر التنوع: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها ،عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ,و يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 ،حيث تشير القيم الدنيا إلى درجات تنوع أكثر بينما تشير القيم الأعلى إلى درجة تنوع اقل ،و عندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2- مؤشر التركز: و يعرف بمؤشر "**هيرفيندال – هيرشمان**" ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة من السلع محددة ،و تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1 ،حيث

كلما اقترب المؤشر من الواحد كلما كانت درجة تركز الصادرات اكبر ،و العكس ،تركز اقل للصادرات و الواردات .

3- مؤشر كفاءة التجارة: و هو يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية ،مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات ،الحصة السوقية ،تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية ،كما انه يؤدي إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة ،و كذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة و ذلك لنسبة 14 مجموعة سلعية رئيسية[1].

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

إن مختلف المدارس الاقتصادية قد طرحت فكرة أن الصادرات تحدث نموا اقتصاديا و تزيد من ثروة و رفاهية الأمم ،بحيث تلعب الصادرات دورا بارزا في إحداث النمو الاقتصادي باعتبارها ماكنة للنمو و سنتطرق إلى ما يلي :

المطلب الأول: التصدير في الفكر النظري الكلاسيكي

إن مفكري الكلاسيك نادو على أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و كان مبررهم ان كان كل دولة تقوم بالتخصص السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها و ان تقسيم العمل الدولي سيزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب و يعود بالفائدة لكل دولة و على العالم بأسره ،كما أيضا قد عرضو أن الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي ،"**فادم سميث**" اعتبر أن السوق هو المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي،وكان اهتمامه بهذا النشاط اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس. وفيما بعد تمكن "**ريكاردوا**"بأن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، كما بين الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة[2].إلا أن "**ريكاردو**" لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص ،و هذا ما قام به "**جونستيوارت ميل**" من خلال إضافته لنظرية "**ريكاردو**" التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين سلعتين)،بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين بحيث يحدث التبادل التجاري ما بين الدولتين عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين ،و يتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين أو الطلب المتبادل و يتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها

[1] تقرير الصندوق النقد العربي، الفصل الثامن:" **التجارة الخارجية للدول العربية** ":أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة ،2012،ص :171

[2] وصاف سعيدي ،"**تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر :الواقع و التحديات**" ،مجلة الباحث /عدد 01 ،الجزائر،2002،ص :07.

قيمة الصادرات و الواردات لكل دولة [1].فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. فالصادرات تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[2].

المطلب الثاني :التصدير في الفكر النظري النيوكلاسيكي

تعد نظرية "**هيكشر و أولين**"امتدادا لنظرية النفقات النسبية، ذلك لأن هذه الأخيرة فسرت قيام التجارة الخارجية، وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية "**هيكشر وأولين**" فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، ومن هنا نقول أن هذه النظرية تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها[3].و من أهم أفكار هذه النظرية منها [4]: الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع، والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي ستستورد الدولة هذه السلعة من الخارج؛ كما اعتبر "**هيكشر**" أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول مرتبط باختلاف إنتاجها؛ و عند قيام التجارة فان صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول، وذلك لأن تكلفة إنتاجها منخفضة وبالتالي أسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى، أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل الإنتاج غير الموجودة كليا، أو تعاني فيها الدولة من عجز نسبي، وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الخارجي بين دولتين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

تفرعت "**نظرية هيكشر وأولين**" إلى النظريات التالية[5]:

[1] احمد الكواز،"**التجارة الخارجية و التكانل الاقتصادي الإقليمي**" ،المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 08،العدد 81،الكويت،2009 ،ص:04.

[2] وصاف سعيدي،"**تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر :الواقع و التحديات**" ،مرجع سابق ص :07.

[3]محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**" ،الدار الجامعية، مصر،ط الأولى. ،2009، ص : 85 .

[4] شقيري نوري موسى و أخرون، "**التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**"، دار المسيرة، الأردن، 2015،ص :93

[5] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 103-104-106

– **نظرية هبات عناصر الإنتاج** :حسب هذه النظرية كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي فان عنصر الإنتاج هذا يعتبر الأرخص نسبيا، وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي.

– **نظرية ستولبر– ساموبلسون** :درست النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد أثبتت أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، وبالتالي فان ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها.

–نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (ساموبلسون):في عام 1984 توصل "**ساموبلسون**" إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (**هيكشر–أولين– ساموبلسون**) في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية فإن الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.

– **نظرية جون هيكس**:درس "**جون هيكس**" عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية، ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها "**هيكس**" أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي، يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها، خصوصا إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها لمكاسب في شروط التبادل الخارجي، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات[1].

المطلب الثالث : التصدير في الفكر النظري الكينزي

عندما جاء العالم الاقتصادي" **كينز**" برز الاهتمام البالغ في أهمية تحليل دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة فالصادرات تعد أحد المكونات الأساسية للدخل الوطني، حيث يعتبر" **كينز**" أن الدخل الوطني يتكون من :

[1] :شقيري نوري موسى و آخرون ،مرجع سبق ذكره،ص :106

الدخل الوطني = الاستهلاك الوطني + الاستثمار الوطني +الإنفاق الحكومي +(الصادرات – الواردات).

$$Y = C + I + G +(X - M) .$$

وظهر عدد من الاقتصاديين الذينيحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور " الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم**Myrdal**, **SingerMarx**, **Nurkse** ,

حيث أشار ."**Marx**"إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماءالاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدولالرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)،بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي ، أما"**Myrdal**"فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائمفي المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية يتصف بعدم المرونة. ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها. وبالتالي يشير "ميرال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. أما"**Nurkse**"فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هدا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

[1] سعيدي وصاف، "**تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات**"، مرجع سابق، ص 8

المطلب الرابع :التصدير في الفكر النظري الحديث

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين نوعين من السلع ،النوع الأول هو السلع الأولية و التي يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية و أنها تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ،و هو نفس تفسير "**هيكشر اولين**" ،أما النوع الثاني يتمثل في السلع الصناعية فان تبادلها يستند إلى شرط ضروري يتمثل في وجود طلب داخلي على هذه السلع ،لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج ،لا بد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة ولا بد أن يكون إنتاجها منها على الأقل في المراحل الأولى موجها لهذا الطلب المحلي ،كما تعتبر كثافة التجارة في مفهوم ليندر انه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة[1].

افترض فرنون سنة 1966 ان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الو.م.ا.مما يسمح لها بان تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى ،

[1] بلقاسم زايري ،"**اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج رياضية و تمارين)**"، دار الأدب للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2006،ص:183.

المبحث الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية و التي دعمها النيوكلاسيك أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات و النمو الاقتصادي ،فهي تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيلمبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ،و الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ،و رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، و الذي بدوره يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية الى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة انتاجية عالية ،و بالتالي تصبح الصادرات كقوة محركة لآلة النمو التي تحرك و تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: مضاعف الصادرات

إذا كان اقتصاد دولة ما منفتح على الخارج فان اقتصاد تلك الدولة يعطى بالعلاقة التالية :

$$Y + M = C + I + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1).$$

فإذاكانت: $Y = C + S = C + I$

فانه : $C + M + S = C + I + X\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

و00 بطرح الاستهلاك (C) من كلا الطرفين يصبح لدينا المعادلة التالية :

$$S + M = I + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بالاعتماد على المعادلة السابقة يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و بقسمة طرفي المعادلة على ΔY نحصل على :

$$\frac{\Delta S + \Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I + \Delta X}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

و بالتالي :

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)\frac{\Delta Y}{\Delta S + \Delta \mathrm{M}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

و يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي :

$$\Delta \mathrm{Y} = (\Delta \mathrm{I} + \Delta \mathrm{X})\frac{1}{\frac{\Delta \mathrm{S}}{\Delta \mathrm{Y}} + \frac{\Delta \mathrm{M}}{\Delta \mathrm{Y}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

و مع ملاحظة أن :

$S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ و يمثل الميل الحدي للاستثمار

$\mathrm{M} = \frac{\Delta \mathrm{M}}{\Delta \mathrm{Y}}$و يمثل الميل الحدي للواردات

فيمكن كتابة المعادلة كما يلي :

$$\Delta \mathrm{Y} = (\Delta \mathrm{X} + \Delta \mathrm{I})\frac{1}{\mathrm{S} + \mathrm{M}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

و لعزل كتابة المعادلة على الناتج المحلي الإجمالي(*PIB*) نفترض أن$\Delta I = 0$

فيصبح لدينا :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{S + M} \dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

و يسمى :$\frac{1}{s+m}$ بمضاعف التجارة الخارجية

و بالتالي فان كل ارتفاع في الصادرات يحدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي(PIB)بمقداراكبر من الزيادة في الصادرات ،فمضاعف التجارة الخارجية يكون له تأثير اكبر إذا كانت المقادير الحدية للادخار و الواردات ضعيفة ،فالارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي سوف يحدث تلقائيا زيادة في نمو الواردات [1]،

[1]Bernard Bernier .Yves Simon ."**Initiation a la Macroéconomie**".9éme édition.Dunod.Paris.Franc..2007.p 166-168

المطلب الثاني: اثار تذبذب الصادرات و النمو الاقتصادي

من أسباب تذبذب الصادرات ما يلي[1]:

– من جانب الطلب: إن الطلب على المواد الأساسية في الدول النامية غير مرن بالنسبة للسعر ،حيث إنالإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الدول المتقدمة على السلع الأساسية يشكل نسبة بسيطة من دخلهم و ثبات مشترياتهم من هذه السلع و عدم اهتمامهم لتغير أسعارها تعكس انعدام المرونة السعرية لهذه السلع بالإضافة إلى عدم استقرار الطلب على صادرات الدول النامية من السلع الأساسية نتيجة تغير الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة و كذلك عدم مرونة الطلب ألسعري على المعادن بسبب انخفاض معدل الانحلال .

– من جانب العرض: نجد انعدام مرونة أسعار المواد الأساسية ،فالكميات المعروضة لا تستجيب كثيرا لتغير أسعارها بسبب الجمود المحلي و عدم مرونة المواد الموظفة في غالبية الدول النامية ،و عدم استقرار العرض أو تغيره بسبب الأحوال الجوية و غيرها من الأسباب.

كما أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت من طرف العديد من الاقتصاديين على الدول النامية أن :

التركيز السلعي هو وراء تذبذب في حصيلة الصادرات للدول النامية حيث يقيس التركيز السلعي مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع ،فصادرات الدول النامية تتصف باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في غالبيتها سلع أولية تصدر معظمها للدول المتقدمة.

أما السبب الثاني فهو التركيز الجغرافي للصادرات حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول ،فارتفاع هذا المؤشر يجعل من الدول المعنية عرضة للتأثر بالقرارات و الأحداث السياسية و التقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها.

عندما ترتفع إيرادات الصادرات يزيد المصدرين من إنفاقهم الاستهلاكي و الاستثماري و الائتماني و ذلك بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات و تتضخم هذه الآثار و تنتقل إلى سائر القطاعات الاقتصاد من خلال عمليات" المضاعف –المتسارع"، بحيث أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت على الدول النامية ،أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] :خالد محمد السواعي ،"**التجارة و التنمية** "،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان–الأردن ،الطبعة الاولى ،2006،ص :54-61

المطلب الثالث : اثر سياسات التصدير على النمو الاقتصادي

نذكر بعض نماذج سياسات التصدير و منها :

– ضريبة الصادرات :إن فرض الضريبة على السلع المصدرة يؤدي إلى خفض أسعارها المستلمة و أسعارها في الأسواق المحلية و يشجع المنتجين على توسيع عرض منتجاتهم في الأسواق المحلية لكي يتجنبوا دفع الضريبة على صادرات السلع المعنية ،فتكسب بذلك الدولة دخلا من الضريبة على تلك الصادرات ،و تسبب ضريبة الصادرات ارتفاعا في الأسعار العالمية للسلعة المصدرة تفوق أسعارها العالمية ،إلا أن أثار هذه السياسة تكون موجبة على الاقتصاد الوطني إذا كان العرض المحلي و الطلب المحلي اقل مرونة ،بحيث أن تأثير الضريبة على الكميات المصدرة يكون اقل و أن الدخل المكتسب يكون اكبر ،و عندما تكون استجابة المنتج و المستهلك للضريبة على الصادرات اقل مرونة فان فعالية خسارة المجتمع الصافية تكون اقل [1].

– دعم الصادرات :تلجا بعض الدول أحيانا إلى تقديم دعم لبعض السلع المصدرة من بلدانهم ،و يكون هدف هذا الدعم هو تحسين الميزان التجاري للدولة الداعمة و ذلك عن طريق زيادة الصادرات، أو دعم صناعة إستراتيجية في البلد لها تأثير سياسي قوي ،او مساعدة بعض الأقاليم التي تتعرض لركود اقتصادي و تتركز فيها الصناعات التصديرية، و قد يكون الدعم على شكل دفعات نقدية تقدمها الدولة للمصدرين أو تخفيض في الضرائب و قد تأخذ أشكالا أخرى غير مباشرة في شكل منح للأبحاث و التطوير و غيرها،فإذا كانت الدولة المانحة للدعم دولة صغيرة أي لا تؤثر على السعر العالمي إذا قامت بدعم صادراتها ،فان ذلك سيعمل على إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين و إلى عوامل الإنتاج في صناعة التصدير ،أما إذا كانت الدول المانحة للدعم و المصدرة لتلك السلع دولة كبيرة ،تستطيع أن تؤثر في السعر العالمي فان المصدرين يستعطون أن يخفضوا السعر العالمي لتلك السلعة المصدرة المدعمة ،بحيث يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين في الدولة المستوردة ،أما بالنسبة للمنشات التي تنتج سلعا منافسة للسلع المستوردة في تلك الدولة فيعود انخفاض السعر العالمي عليها بالضرر،مما يجبر هذه المنشات على خفض أسعارها،الأمر الذي يؤدي إلى خفض أرباحها[2]،و في واقع الأمر فان الصادرات تكون أكثر مما هي خاضعة للرسم ،فقد أشار "**باتريك لوو**" في سنة 1988 إلى أن الإعانات المقدمة

[1] علي عبد الفاتح أبو شرار ،"**الاقتصاد الدولي :نظريات و سياسات**" ،دار المسيرة للتوزيع و الطباعة ،عمان –الاردن الطبعة الثانية،2010،ص:299-300

[2] علي عبد الفاتح ابو شرار ،"**الاقتصاد الدولي :نظريات و سياسات**"،مرجع سبق ذكره ،ص:301-304

للمنتجين المصدرين قد ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 0,6% من *PIB*،و في اليابان إلى 0,9% و بلغت في اروبا 2,5%[1].

[1]LINDER T P H et PUGEL T A ."**Economie Internationale**".10éme édition Economica .Paris .France ..1996.p ;251

خلاصة :

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تعتبر أن دورها يتمثل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد. بينما النظرية الكينزية ترى أن الصادرات في البلدان المتقدمة يتحدد عن طريق ما يسمى بالية المضاعف و لكن هذه الآلية غير فعالة في حالة البلدان النامية,و ذلك بسبب ما نعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى آخرأكثر تقدما ، فالصادرات في البلدان النامية و منها الجزائر يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع أو المعجل و ذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان ، أما بالنسبة للنظرية الحديثة فإنهاتعمل على الميزات النسبية للدول مما يفسح المجال لتدخل الدولة لدعم الصناعات التي تتميز بتزايد الغلة و تحقيق وفورات خارجية و دعم الانتشار التقني و كذلك الحماية على أسس مختارة و محدودة و إمكانية خلق موارد جديدة.

كما أن تذبذب في حصيلة الصادرات له أثار سلبية على النمو الاقتصادي ،حيث أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

الفصل الثاني:
الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا ذا أهمية كبيرة حيث سعت كافة دول العالم إلى تحقيقه سواء كانت متقدمة أو متخلفة و البحث عن كيفية الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة من اجل النهوض باقتصاد الدولة, فهو يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي و كذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة و بالتالي فان النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد و يساعد في القضاء على الفقر الاقتصادي،

وعليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، لاختلاف الرؤى

المتعلقة بالنظريات المفسرة له و التي ركزت على عوامل الإنتاج، وعلى هذا الأساس قامت مختلف التيارات الفكرية بصياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة الصعوبة و قابلة للاختبار بغرض دراسة النمو الاقتصادي.

و سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية :

المبحث الأول: ما هية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: خصائص النمو الاقتصادي و، محدداته و طرق قياسه

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الأول :ما هية النمو الاقتصادي.

لقد تعددت مفاهيم النمو و التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس الاقتصادية . كما تجدر الإشارة إلى الخلط الدائم بينه و بين بعض المفاهيم القريبة منه كالتنمية الاقتصادية مثلا، لذلك وجب تحديد المفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها :

النمو عبارة عن " العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي(GNP)أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية."[1]

و أيضا تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك.فكل مجتمع يهتم و يبحث في السبل و الأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع و الخدمات ،التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات و المنشات الاقتصادية،التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها و تحقيق أقصى معدلات الأرباح ،التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال ،حيث انه و بالرغم من تعدد وجهات النظر ،اتفقت معظم الآراء على أن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي " Gross Domestic Product" (GDP) أو الدخل الوطني الإجمالي " Gross National Income" (GNI)،و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يتضمن هذا المفهوم ثلاثة شروط أساسية :[2]

- ❖ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه ،بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني ،حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي ،لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان،و إلا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر ،و عليه :

[1]: Dominick Salvatore"،**Développement Economics**"،Schaum's Outline Sériés،McGraw-Hill،USA ،1992p:4.

[2] :عبد الرحمان إسماعيل ،حربي عريقات ،"**مفاهيم و نظم اقتصادية**" ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2004،ص :273.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان و تركيبتهم في النمو الاقتصادي ،باعتباره احد عوامل الإنتاج المهمة.

- ❖ يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار. إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع و الخدمات.و عليه فان :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

- ❖ يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل و ليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها ،بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا ،كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في السبعينات .

من خلال التعاريف نستنتج أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى ،وزيادة نصيب الفرد منه.

المطلب الثاني:مفهوم التنمية الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية قدمت من طرف الاقتصاديين و نذكر منها:

تعرف أنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1]. كما أنها تعتبر "ظاهرة مركبة ،تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي،مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ،و العلاقات

[1] :محمد علي أليثي ،**التنمية الاقتصادية**،دار الجامعات المصرية،بيروت،لبنان،الطبعة الثانية،1977.ص:15.

الخارجية[1].و يمكن تعريفها على أنها " تحسن مستمر في الرفاهية المادية للمجتمع و التي يمكن اعتبارها أنها تنعكس في التدفق المتزايد للسلع و الخدمات"[2].

و**على**ذلك فان العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

- ✓ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى الطويل.
- ✓ تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي.
- ✓ ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات.

المطلب الثالث:الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

هناك تشابه بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية،إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهم و نوضحها كالآتي :

[1] :نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف،"**الاقتصاد الكلي :مبادئ و تطبيقات**"،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،الطبعة 1،2006 ،ص:313.

[2] Heinz W.Amdt ."**Economic Development** :**The History of An Idea** "The University of Chicago Press ،Chicago and London ،1987، p 51

الجدول رقم(01) :الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق ،أحادي الأبعاد لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع و الخدمات في الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع ،متعدد الأبعاد لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ،التغييرات الهيكلية ،و المؤسساتية و التقنية في الاقتصاد،و هذا إلى جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي و نوعي في آن واحد ،حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية ،تحقيق العدالة في توزيع الدخل ،الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة،و هذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.
النمو الاقتصادي عبارة عن تغير مستمر و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان.	التنمية الاقتصادية عبارة عن تغير متقطع و عفوي في آلة الثبات ،و الذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا.
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير و تنمية جميع مواردها الطبيعية و البشرية ،و التي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسالة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية و البشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.

المصدر:معط الله أمال ،"**أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية لحالة الجزائر،1970–2012**"،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،فرع الاقتصاد الكمي،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015.ص :113.

المبحث الثاني: خصائص النمو الاقتصادي و محدداته و طرق قياسه

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى خصائص النمو الاقتصادي و محدداته و مختلف المعايير التي يتم عن طريقها قياس النمو الاقتصادي في أي دولة.

المطلب الأول: خصائص النمو الاقتصادي

حدد الاقتصادي (Kuznets) ستة خصائص للنمو الاقتصادي و التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة و هي:[1]

1-المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني:

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا و في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية،

2-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية،لأنها توضح كفاءة استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج ،كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية ،تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

3-المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو،ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية،ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات،مما أنتج تطور الشركات الأسرية و الشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية و متعددة الجنسيات ،ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.

4-المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الإيديولوجي:

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات و المؤسسات الاجتماعية ،و التي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة،

[1] :تودار ميشيل "**التنمية الاقتصادية**" ،ترجمة:محمود حسين حسني ، دار المريخ الرياض ،2006،ص:174.

5-:الهيمنة الدولية:

هناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة ،و كذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية،مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات و الاتصالات .

6-الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم ، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي ، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة و المتخلفة و الفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

توصل الاقتصاديون في دراستهم للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي إلى أن هناك بعض العوامل الاقتصادية و المتمثلة في الموارد الطبيعية و البشرية و رأس المال و التكنولوجيا،إضافة أيضا إلى عوامل أخرى غير اقتصادية و التي تتمثل في العوامل السياسية و الاجتماعية و الثقافية،التي تعتبر ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي،و فيما يلي نتطرق إلى هذه العوامل باختصار:

1-العوامل الاقتصادية:

تتمثل أهم هذه العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فيما يلي:

1-1-الموارد الطبيعية:

و هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها،بل هي هبة الخالق سبحانه و تعالى،و هي تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها [1]،و على الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين تبقى الموارد الطبيعية عنصر أساسي و مهم في النمو الاقتصادي إذا تم استغلالها بشكل مناسب ،خاصة في المرحلة الأولية للنمو ،إلا انه

[1]:عبد المطلب عبد الحميد،"**النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)**"،دار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر،2001 ص ص:470-471

لا يمكن أن يعتبر قيدا على النمو و التطور ،و المثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا و كذلك بعض الدول الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية .[1]

1-2-الموارد البشرية:[2]

تعني الموارد البشرية تلك القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة التي يكتسبها الأفراد ،و التي تلعب دورا مهما جدا في النمو الاقتصادي،إن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري ،حيث تنعكس على الناتج الوطني و على مستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى استغلال أكفا للموارد الاقتصادية.

1-3-تكوين رأس المال :

يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية،و يعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات[3].

1-4-التقدم التكنولوجي:

إن سرعة تطبيق و تطوير المعرفة الفنية التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحسين مستويات الإنتاج و بالتالي تحسين دخول الأفراد و تحسين مستوى معيشتهم[4]،فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج[5]،وهذا ما وجده Denison 1974 في دراسة قام بها ،حيث وجد أن عناصر الإنتاج ساهمت في نصف النمو الاقتصادي'tr للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة 1929-1969 .أما النمو المتبقي يمكن توضيحه من خلال التحسن في أساليب أو تكنولوجيا الإنتاج و الإدارة و التنظيم و من التخصيص الأفضل للموارد و وفورات الحجم.[6]

---

[1] :د.مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**"، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن-عمان،الطبعة الأولى،2007،ص:141

[2] :د.مدحت القريشي،مرجع سابق ،ص ص ص:137-138-139.

3: وعيل ميلود،"**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها (حالة الجزائر،مصر،السعودية)**"،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 3،2013.

[4] :د.علي جدوع الشرفات،"**التنمية الاقتصادية في العالم العربي** "،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2009،ص:44.

[5] :مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره،ص:142.

[6] :محمد صالح تركي القريشي،"**علم اقتصاد التنمية**"، دار إثراء للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى،2010،ص:57.

2-العوامل غير الاقتصادية:

تلعب كل من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي،فالعوامل غير الاقتصادية تتمثل في العوامل السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

2-1-انتشار التعليم:

انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد، فالتعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري و التقدم الاجتماعي،و الذي بدوره يحدد تقدم البلد.[1]

2-2-العوامل السياسية:

يعتبر كل من الاستقرار السياسي و الإدارة القوية و الفعالة ضروريا و مفيدا للنمو الاقتصادي الحديث ،فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد،كلما زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة.[2]

2-3-العوامل الاجتماعية:

تشمل العوامل الاجتماعية، المواقف أو السلوكيات الاجتماعية، القيم و المؤسسات الاجتماعية، و التي تتغير مع توسع و انتشار التعليم ،إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر.[3]

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

يمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل و المعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما .منها:

1-**الدخل الوطني الإجمالي:** يعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.[4]

---

[1]: T R Jain .O P Khanna.Vir Sen."**Development and Environmental Economics andInternational Tarde** "V K.Publications .New Delhi.2009.p:2

[2] :Ne Thi Somashekar "**Development and Environment Economics**".New Age International (p) Limited.Publishers.New Delhi .2003.p:14

[3]:Alok Goyal.Mardula Goyal."**businness Environment** ".V K (India) Enterprises .New Delhi 2009.p:201

[4] 6- David Edward O'Connor ; **The Basics of Economics** ; Greenwood Publishing Group,Inc. USA..2004.p. 224

2-الدخل الوطني المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي، و قد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل .[1]

3-متوسط نصيب الفرد: إذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يدل على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، و من جهة أخرى، حدوث زيادة في الناتج الإجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي، ولكن ليس في جميع الحالات. حيث يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، و بالتالي ، سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي.[2]

4-معادلة Singer:.حيث في سنة 1952 وضع "سنجر" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP-R$$

حيث:

D :معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

R: معدل نمو السكان .

حيث قام "سنجر" بافتراض أن$S=6\%$ من الدخل الوطني و $P=0,2\%$ و $R=1,25\%$ فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو $D=-0,5$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن، بل يتدهور، رغم أن افتراضات "سنجر" كانت صادقة في عهده، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وصفه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان

[1] : محمد عبد العزيز عجيمة.إيمان ناصف عطية.علي عبد الوهاب نجاء."**التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية و تطبيقية)**".الدار الجامعية للنشر و التوزيع.الإسكندرية .2006.ص ص :89-90.

[2] 1- Ne. Thi. Somashekar ; " **Development and Environmental Economics** " ; op.cit ; p. 30

بعض الدول ادخار نسبة أكبر من إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من (0.2 %) وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.[1]

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي،و سوف نتعرض في هذا المبحث إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم الكلاسيك المحدثون ثم نظرية النمو الكينزية و ما تلاها من نظريات أخرى.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

حيث استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل (Full Emloyment) للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.و اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي (Micro Economic Analysis).و رغم بعض الاختلافات فيما بينهم إلا أن هناك العديد من الآراء المتفق عليها فيما يخص هذه النظرية.و من ابرز أفكار مفكري هذه المدرسة هي:

ادم سميث (Adam Smith): تتمثل آراء"**ادم سميث**" بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة .حيث اعتبر "**ادم سميث**"أن تقسيم العمل و التخصص هو وسيلة لزيادة الإنتاجية: و من مزاياه أن زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين. و زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية[2]. فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية.ولهذا فان التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن.أما بالنسبة لتراكم رأس المال ، والذي يتحقق من خلال المزيد من الادخارات[3]، التي تنجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي، ومن تخصص العمل[4].

---

[1].كبداني سيد أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر**"،،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،2012-2013،ص23

[2] :مدت القريشي،"**التنمية الاقتصادية**"،مرجع سبق ذكره،ص:56

[3] - Ne. Thi. Somashekar ; " **Development and Environmental Economics** " ; op.cit ; p. 55

[4]مدحت محرد القريشي، " **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات**" ،مرجع سبق ذكره،ص 56

و كذلك يرى "**سميث**"أن القانون الطبيعي و سياسة عدم التدخل "**دعه يعمل** " بأن القانون الطبيعي يتفوق على قانون الدولة لأنه عادل و أخلاقي ، و بهذا فقد أكد على مبدأ عدم تدخل الدولة "**سياسة دعه يعمل**"[1]، أي أنه ينبغي على الدولة أن لا تفرض قيودا على حرية الفرد في العمل . و يعتبر أن الاقتصاد ينظم دائما بواسطة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية [2]. كما انه اعتبر أن المزارعين و المنتجين و رجال الأعمال يمثلون الأعوان الاقتصادية الرئيسية للنمو الاقتصادي[3] ،و يعتبر التجارة الخارجية أداة مهمة في توسيع السوق ،و أن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد[4]. باعتقاده بان التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية و تراكمية ،لكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد و ثبات عوائد الإنتاج، و أن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح و من ثم تكوين رأس المال، و ينتهي تقدم المجتمعات، و بهذا يصل الاقتصاد إلى حالة الثبات أو الركود[5].

2- ديفيد ريكاردو (David Ricardo):

يعتبر "**ريكاردو**" من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ،و قد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الريع و الأجور و التجارة الخارجية،كما اعتبر أن توزيع الدخل العامل المحدد للنمو الاقتصادي.

تستند نظريته للنمو الاقتصادي على ثلاثة مبادئ اساسية،و هي:

-مبدأ النمو السكاني: يرى بأنه ما لم يتعرض السكان للأمراض، المجاعات،أو الحروب،فإن عددهم يميل إلى التوسع بمعدل أسي.

- مبدأ تناقص الغلة : الموارد النادرة من الأراضي الزراعية.

-مبدأ تراكم رأس المال : الربح متغيرا رئيسيا

3- روبرت مالتوس(Robert Malthus):

ركزت أفكار وأطروحات "**مالتوس**" على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.و يعتبر "**مالتوس**" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في

[1] - Ne. Thi. Somashekar ; " **Development and Environmental Economics** " ; op.cit ; p. 56-57

[2] مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره،ص 57

[3]- Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p. 56

[4] مدحت محرد القريشي،مرجع سبق ذكره، ص57

[5] مدحت محرد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص57

تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون **say** الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب.

حيث يعتبر "**مالتوس**" بان عدد السكان ينمو بمتتالية هندسية (1 .2 .4 .8 .16) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1 . 2 .3 .4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات ،و تناقص عوائد الزراعة ، و الذي يؤدي إلى تخفيض دخل الفرد إلى مستوى أدنى من مستوى الكفاف، و بالتالي انخفاض معدل النمو السكاني، و ربما حتى انخفاض عدد السكان. و يؤكد "**مالتوس**" بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة عدد السكان و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف[1]. ،قام "**مالتوس** "بالتمييز بين الناتج القومي الإجمالي المحتمل الذي يمثل قوة إنتاج الثروات ، والناتج القومي الإجمالي الفعلي أو الحقيقي الذي يمثل الثروات الفعلية ، فهو يرى بأن مشكل التنمية الاقتصادية يرتبط مع تحقيق مستوى عال من الناتج القومي الإجمالي المحتمل. يتوقف حجم الناتج القومي الإجمالي المحتمل على الأرض،العمل،رأس المال،والإدارة، حيث أن مشاركة هذه العوامل الأربعة في عملية الإنتاج بنسب كافية و ملائمة، سيؤدي إلى تعظيم إنتاج القطاعين الزراعي و الصناعي ،[2].

يعتبر "**مالتوس**" كذلك أن تراكم رأس المال يمثل محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي ، حيث تؤدي الأرباح المرتفعة إلى زيادة تراكم رأس المال ، و التي تتحقق من مدخرات الرأسماليين و بالتالي ليس لديهم القدرة على القيام بالادخار. فاقترح" **مالتوس**" الاعتماد على مبدأ "الميل الأمثل للادخار [3]". إن نقص الطلب الفعال يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الادخار، الاستثمار، العمالة، تراكم رأس المال و الإنتاج ، ولحل هذه المشكلة ينبغي إعادة توزيع الدخل لصالح المجموعة التي تقوم بإنفاق معظم دخلها على الاستهلاك[4] .ركز "**مالتوس**" على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و الاستثمار المخطط للرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع الاستهلاكية مما سيعيق عملية التنمية، و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، يقترح "**مالتوس**" عندها فرض ضرائب على ملاك

[1] مدحت القريشي ،"**التنمية الاقتصادية**" ،مرجع سبق ذكره ،ص:60

[2] - Ne. Thi. Somashekar ; " **Development and Environmental Economics** " ; op.cit ; p. 65

[3] فليح حسن خلف ،"**التنمية و التخطيط الاقتصادي**"،دار الكتاب العالمي،عمان-الاردن،الطبعة الاولى،2006،ص:119

[4] - Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p. 65

الأراضي[1]. كما أشار"**مالتوس**"إلى أن عرض العمل هو غير مرن في المدى القصير، و أن تزايد المنافسة في سوق العمل سيؤدي إلى ارتفاع الأجور و الذي لا يرفع من مستوى الطلب الفعال لأن العمال يفضلون أوقات الفراغ على زيادة الاستهلاك،وبالتالي ستظهر حالة فائض عام أو وفرة في عرض السلع في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الادخار، الاستثمار، و الأرباح، و بالتالي تقليل الحافز لتراكم رأس المال بقوة .فحسب "**مالتوس**"إن نقص الاستهلاك أو نقص الطلب الفعال و الذي يؤدي إلى ظهور فائض في الاقتصاد، يمثل السبب الرئيسي للركود الاقتصادي[2].

4- كارل ماركس Karl Marx):كان "**كارل ماركس**" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية ،حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو و الازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانهيارها هو أمر حتمي لا مفر منه ،بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج[3] .

حسب النظرية الماركسية تتضمن دراسة عملية النمو جانبين أساسيين و هما:

- نمو الاقتصاديات الرأسمالية حسب "**ماركس**" ينقسم المجتمع إلى مجموعتين أساسيتين :العمال أو المستخدمين، و الرأسماليين أو أرباب العمل ، يهدف الرأسماليون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح أو فائض القيمة،و يمثل العمل المصدر الرئيسي للإنتاج ، الأجور المدفوعة للعمال هي أقل من القيمة السوقية للسلع المنتجة، و بالتالي فإن الفرق بين القيمة السوقية للإنتاج و الأجور المدفوعة للعمال يشكل الربح ،و هو ما يسميه ماركس فائض القيمة ،هذا الفائض تأخذه الطبقة الرأسمالية و تقوم بإعادة استثماره .يهدف الرأسماليون إلى تحقيق المزيد من فائض القيمة من أجل الإضافة إلى عملية تراكم رأس المال[4].

فسم "**ماركس**" قيمة الناتج القومي إلى ثلاثة عناصر أساسية و هي [5]:

- رأس المال الثابت (C) : الذي يشير إلى قيمة الآلات، المعدات و المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، نفقات بناء المصانع،... الخ.

---

[1] مدحت القريشي ، "**التنمية الاقتصادية**",مرجع سابق, ص:59-60

[2] - Ne. Thi. Somashekar ; " **Development and Environmental Economics** " ; op.cit ; p. 66

[3] مدحت محرد القريشي،مرجع سبق ذكره،ص:61

[4] - Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p.69- 70

[5] -M. Maria John Kennedy ; " **Marcoeconomic Theory** " **; PHI Learning Private Limited** ; New Delhi ; 2011; p.371

– **رأس المال المتغير** (V): حيث يمثل قيمة قوة العمل المستخدمة في الإنتاج، أي أنه عبارة عن إجمالي الأجور المدفوعة للعمال.

– **فائض القيمة** (S): يمثل فائض القيمة، تلك القيمة التي يخلقها العمال و التي تفوق قيمة قوة عملهم ، و يتم مصادرتها من قبل الرأسماليين كربح.

– **انهيار الاقتصاديات الرأسمالية** : مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد و ينخفض معها معدل الربح، و لم يرى "**ماركس**" آية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل .إن رد فعل الرأسماليين على ذلك هو إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل. و بسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال،و اتجاههم إلى إحلاله محل العمل، تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة ،و بالتالي فان فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية[1].

5– انتقادات النظرية الكلاسيكية للنمو :وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية و نجمل أهمها فيما يلي [2]:

– **الأرباح مصدر للادخار**: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، و لكن في الوقت الحاضر ، أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.

–**الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات** : يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، و كما قال "**شومبيتر**" فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

– **قوانين غير واقعية** : إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية "**مالتوس**" للسكان ، و قد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقض العوائد.كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها "**مالتوس**" ، و أن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

[1] مدحت القريشي ،"**التنمية الاقتصادية**"،مرجع سبق كره ،ص:61

[2] مدحت القريشي ، ،مرجع سابق ،ص:64-65-66

– **سياسة التجارة الحرة ضعيفة** : يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو و تتحول إلى احتكارات، و قد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد.

–**إهمال النظرية للقطاع العام** : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، و خاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول.

–**أهمية محدودة للتكنولوجيا** : افترضت النظرية بأن المعرفة التقنية معطاة و ثابتة عبر الزمن، و بهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

–**تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح**: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية و دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

– **عدم صحة قانونSay للأسواق** : باستثناء "**مالتوس**" فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن قانون Say للأسواق هو جيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة، حيث يكون العرض و الطلب دائما متساويين.

– **الأجور ليست مرنة** : تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي و هو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو[1].

و خلاصة القول، فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تشمل العديد من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي و مشاكل التنمية و لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود و حول اعتماد سياسة الحرية "دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة و خصوصا في الدول النامية.

المطلب الثاني :التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي

إن التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) نتج أساسا عن التحقيق الناجح للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، هذا النجاح الاقتصادي– الذي تميز بارتفاع الأجور الحقيقية، ارتفاع معدلات الأرباح، و التقدم التكنولوجي –

[1] :مدحت القريشي،"**التنمية الاقتصادية**"،مرجع سبق ذكره،ص 65-66

تجاوز النمو السكاني و قام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسكيين حول حالة الثبات و الركود الاقتصادي، و نتيجة لذلك، تم الاهتمام بالمشاكل القصيرة الأجل، و انتقل التركيز إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.

-نظرية شامبيتر للنمو الاقتصادي [1]:التنمية في نظر "**شومبيتر**" تحصل بشكل قفزات دون انسجام و هي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد .إن اتجاه النمو عند "**شومبيتر**" ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده و أن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير ملائمة و ذلك لسببين: الأول، توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده . والثاني، هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية و بالتالي يزيد من مخاطر الابتكار. حسب "**شومبيتر**" تمثل الابتكارات السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي،فهو يعتقد بأن النمو ليس عملية تلقائية،و إنما هو عبارة عن عملية تبدأ فقط من خلال الابتكار أو التجديد،

2- انتقادات نظرية شومبيتر :يعطي "**شومبيتر**"أهمية بارزة لدى المنظمين ،و المبتكرين في سياق النمو الاقتصادي ، كما يسلط الضوء أيضا على أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة لعملية النمو ،و على الرغم من أن بعض الكتاب يعبرون عن إعجابهم بتحليلاته للعملية الرأسمالية إلا أن القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته، و من أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي[2]:

- إن عملية النمو في نظرية "**شومبيتر**" تستند أساسا على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا ،في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر من مهام الصناعات ذاتها.
- يعتبر "**شومبيتر**"أن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية حيث كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.
- يؤكد "**شومبيتر**"أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أنه في الواقع لا تعتمد التنمية فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.
- يعطي "**شومبيتر**" أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي و لكنه في الأمد الطويل و عندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل تكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

[1] مدحت القريشي ."**التنمية الاقتصادية**" ,مرجع سبق ذكره,ص :69-70-71

[2] مدحت القريشي "**التنمية الاقتصادية**" مرجع سابق ص 71-72

المطلب الثالث: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظرا قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي و الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) و فترة الحرب العالمية الثانية.لذلك بدا الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي خاصة مع ظهور النظرية الكينزية للدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى[1]. إن الاقتصادي الشهير "**كينز**" لم يقترح أي نظرية منفصلة خاصة بالنمو الاقتصادي ،حيث ركز على شروط تحقيق حالة النمو المستقر في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم،و بهذا يعتبر الاقتصاد الكينزي أكثر ملائمة للبلدان المتقدمة [2].

و من بين الآراء التي قدمه "**كينز**"حول التنمية الاقتصادية ما يلي :

- القدرة على السيطرة على ارتفاع عدد السكان.
- التصميم و العزم على وقف الحروب الأهلية و الخلافات المدنية.
- التقدم العلمي.
- تراكم رأس المال.

اعتبر "**كينز**"أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية ،و أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و أن الادخار هو دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل ، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعل الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار و أكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار و المعطاة بالصيغة التالية [3]:

التغير في الدخل= المضاعف*الزيادة في الاستثمار

و بالتالي فإن الدخل و التشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار.

---

[1] مدحت القريشي" **التنمية الاقتصادية** "مرجع سبق ذكره ص 73

[2] Ne. Thi. Somashekar ; " **Development and Environmental Economics** " ; op.cit ; p. 81

[3] مدحت القريشي "**التنمية الاقتصادية**" مرجع سبق ذكره ص 75

خلاصة:

تترجم عملية النمو الاقتصادي بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، و يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية و الثقافية. ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي، أولها النظرية الكلاسيكية التي اتجهت إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي، حيث أشار "Smith Adam " إلى أهمية تقسيم العمل و التخصص كأداة لرفع مستوى إنتاجية العمل، كما أكد أيضا على دور الادخار باعتباره يشكل أساس تراكم رأس المال، ومن جهة أخرى، رأى "David Ricardo " أن عملية النمو الاقتصادي تتوقف على ازدهار القطاع الزراعي، في حين أنه لم يعطي أي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر تناقص العوائد للأراضي الزراعية .أما بالنسبة ل Thomas "Malthus " فقد ركزت أفكاره المتعلقة بالنمو الاقتصادي على نظرية السكان و نظرية الوفرة التي تؤكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية،كما اقترح ضرورة الاعتماد على مبدأ الميل الأمثل للادخار في عملية تراكم رأس المال .وحسب "Karl Marx " يستند تراكم رأس المال على استغلال العمل، والذي من خلاله يقوم الرأسماليون بتوليد فائض القيمة، حيث أن استثمار هذا الفائض يحقق المزيد من الدخل و الأرباح.ثم بعد ذلك ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل القصيرة الأجل، حيث أكدت هذه النظرية على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال،فقد أعطى "Schumpeter " أهمية بارزة لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية و قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017

تمهيد:

بعد دراسة العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي و الصادرات، سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة التحليلية و القياسية لعلاقة الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى2017 .

حيث نقوم بتحليل كل من الصادرات الجزائرية و النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق عرض بعض محددات للنمو الاقتصادي , و بعد ذلك سوف ننتقل إلى الدراسة القياسية ، بحيث يتم تحديد أهم المتغيرات التي نستخدمها في بناء النموذج القياسي ،و ذلك نقوم بالاختبارات اللازمة للوصول إلىاختيار نموذج امثل لهذه الدراسة، ومن بين هذه الاختبارات : اختبار الاستقرارية ، اختبار السببية لجرانجر"granger" و اختبار التكامل المشترك لجوهانسن"johansen"، و تقنية شعاع الانحدار الذاتي var ، إلى جانب استخدام دوال الاستجابة و تحليل التباين . و بناء على ذلك قسمنا الفصل إلى هذه المباحث :

المبحث الأول : الدراسة التحليلية لعلاقة الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017.

المبحث الثاني : دراسة نظرية للجانب التطبيقي للاستقرارية و التكامل المشترك و السببية.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي للفترة 1980-2017.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية لعلاقة الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017

سيتم من خلال هذا الفصل دراسة تحليلية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017.

المطلب الأول: التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

سوف نقوم بتحليل التجارة الخارجية و ذلك من خلال تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-2017.

1-تطور الصادرات

شهدت قيم الصادرات الجزائرية ارتفاع مطردا من (29.44) مليون دولار أمريكي سنة 1980 بالأسعار الثابتة إلى (68.94) مليون دولار أمريكي سنة 2008الممثلة في الجدول أسفله الذي يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017 :

الجدول رقم (02) :تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات(بالأسعارالثابتة)EXP	السنوات	الصادرات(بالأسعار الثابتة)EXP
1980	29,44	1990	44,4
1981	29,52	1991	44
1982	32,54	1992	45,72
1983	34,55	1993	44,85
1984	36,52	1994	43,31
1985	37,47	1995	46,05
1986	37,36	1996	49,51

1987	39,6	1997	52,63
1988	39,76	1998	53,52
1989	42,94	1999	56.73
2000	60,37	2009	61,98
2001	58,8	2010	61,98
2002	62,03	2011	60,3
2003	66,68	2012	58,01
2004	68,82	2013	54,7
2005	72,88	2014	54,81
2006	71,35	2015	55,14
2007	70,63	2016	59,94
2008	68,94	2017	56,74

المصدر: بيانات البنك الدولي تاريخ الاطلاع :2019/05/24 على الخط http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل رقم (01) : تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1980-2917

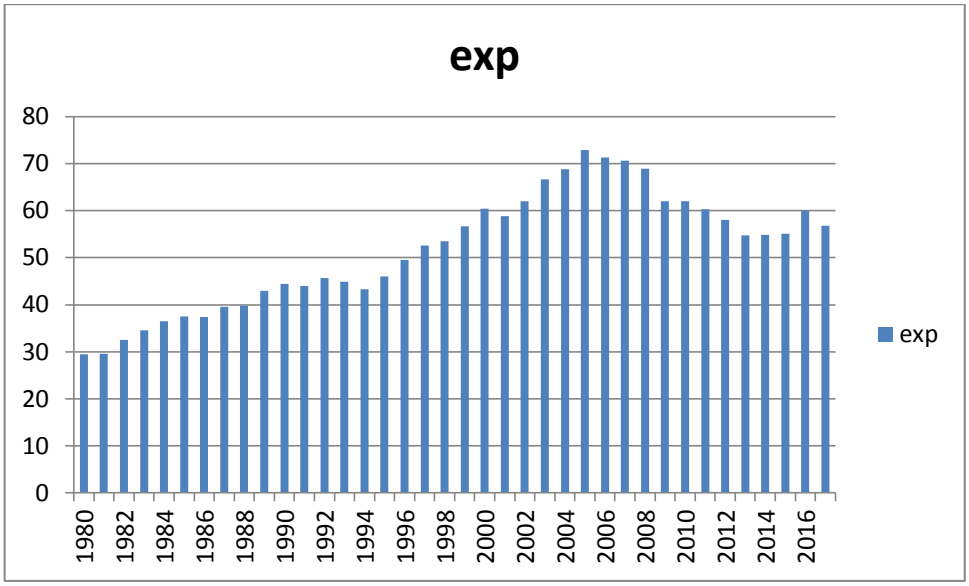

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول رقم (02) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن في السنوات الممتدة من 1980 إلى سنة 2005 قد سجلت زيادة في حصيلة الصادرات و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات المصدرة للخارج ،و شهدت السنوات من 2004 إلى غاية سنة 2014 انخفاض في حصيلة الصادرات ، و هذا نتيجة التراجع الحاد في الطلب العالمي على المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية ،بينما شهدت فترة 2005 ارتفاعا كأعلى قيمة لها حيث وصلت إلى 72.88 مليوندولار أمريكي.و تراجعت سنة 2017مقارنة بسنة 2016 ما يقرب 3 مليون دولار أمريكي.

وما يلاحظ خلال طول فترة الدراسة أن تذبذب حصيلة الصادرات و عدم استقرارها من فترة لأخرى كان نتيجة تذبذب حصيلة الصادرات النفطية و الناجم عن تغير الطلب العالمي على هذه المادة و أسعارها في السوق العالمية ،فالصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ،و مشكلة أسعار النفط أنها متذبذبة.

ومن خلال نظرة بسيطة للتركيب السلعي للصادرات الجزائرية(**انظر الملحق رقم 02**)يلاحظ ارتفاع الصادرات الجزائرية من الطاقة و الزيوت و هي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 96,36% , حيث نلاحظ هيمنة المجموعة على باقي المجموعات الأخرىإذ ارتفعت من سنة 2000 إلى قيمة 21419 مليون دولار لتصل إلى 31402 مليون دولار في سنة 2017 , حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 و التي تقدر ب 77361 مليون دولار الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة و الكمية المصدرة لها .

ثم تليها المنتجات نصف المصنعة في المرتبة الثانية بحيث انتقلت من 465 سنة 2000 إلى 1238 مليون دولار سنة 2017 ،بعدها تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة حيث بلغت في السنوات الأخيرةأعلى قيمة لها سنة 2008

بقيمة 338 مليون دولار و انخفضت سنة 2017 إلى 66 مليون دولار و من أهم المواد الخام التي تصدرها الجزائر للخارج هي الزنك و النحاس و الفوسفات و نفايا الحديد .

أما المواد الغذائية و التي تتمثل أهمها في المشروبات و التمر و الخضر ,فكانت في المرتبة الثالثة حيث انتقلت من 32 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى 402 مليون دولار سنة 2013 كأعلى قيمة لها ثم بدأت تنخفض لتصل سنة 2017 إلى 379 مليون دولار . أما باقي المجموعات من المواد الخام و التجهيزات الفلاحية و الصناعية و السلع الاستهلاكية فهي تصدر بنسبة قليلة لم تتجاوز 0.1% من إجمالي الصادرات.

و على الصعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فان الو.م.اتحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر فيما يخص الصادرات خلال الفترة (2000-2017) و بصورة أساسية المنتجات البترولية (**انظر الملحق رقم (03)**)حيث نلاحظ أن توزيع الصادرات الجزائرية شهدت نموا منذ فترة التسعينات ,إذ بلغت أعلى قيمة لها ب 398,90 مليون دينارسنة 2013 ثم تليها ايطاليا في المرتبة الثانية ب911 089,80 مليون دينار كأعلى قيمة لها سنة 2012 متبوعةباسبانيا ثم فرنسا في الرتبة الثالثة و الرابعة على التوالي.وبعد ذلك تأتيالبرازيل و ألمانيا و في الأخيرتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة1980-2017

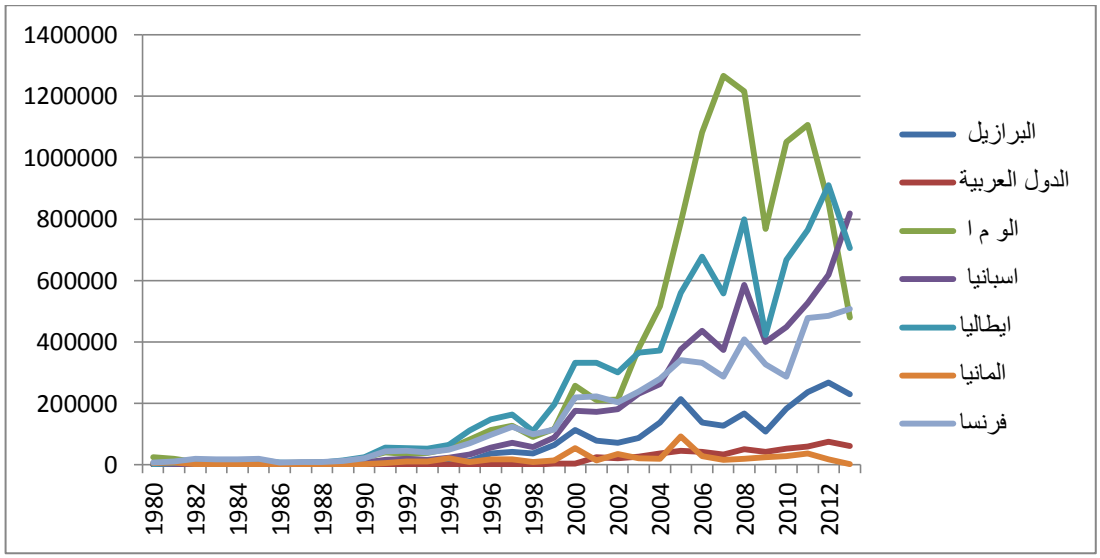

المصدر :من إعداد الطالبة اعتماد على الملحق رقم (03)

2- تطور الواردات :

قد شهدت قيم الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة (**انظر الملحق رقم (01)**) و الشكل أسفله يوضح ذلك أيضا.

الشكل رقم(03) : تطور الواردات الجزائرية للفترة 1980-2017

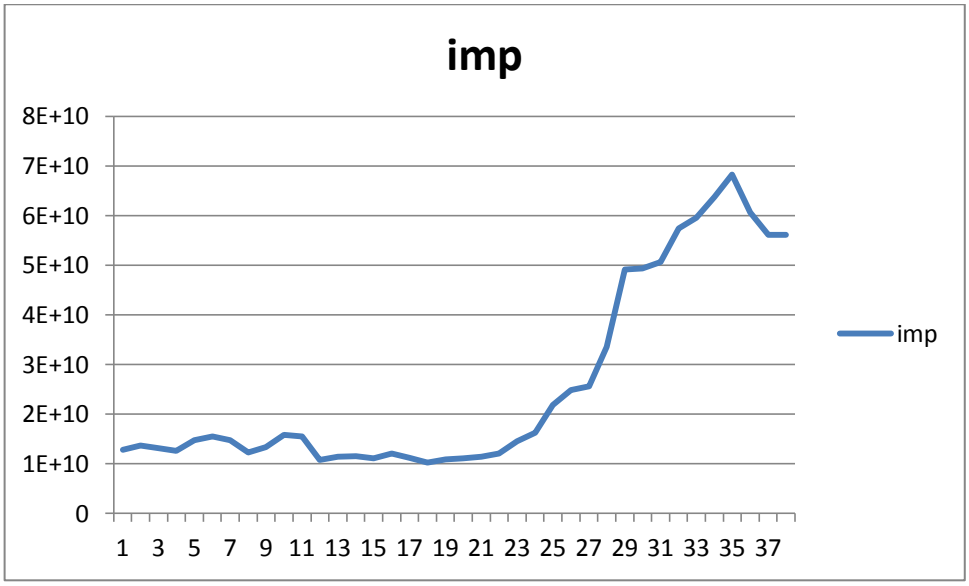

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

نلاحظأن الواردات الجزائرية شهدت ارتفاعا متصاعدا من سنة إلىأخرى و ذلك بهدف تلبية الطلب المحلي. كما نلاحظ أيضاأن قيمة الواردات الجزائرية بلغت أعلى قيمة لها 68262 مليون دولار أمريكيبالأسعار الجارية سنة 2014 و انخفضت في السنوات الأخيرة ل 2015 و 2016 و 2017

المطلب الثاني :تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن تطور إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري فقد عرف نموا متذبذبا خلال الفترة 1980-2017 و هذا ما يبينه الشكل أسفله.

الجدول رقم (03):تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي(الأسعار الجارية) **(مليون دولار امريكي)**	نسبةإجمالي الناتج المحلي **%**	السنوات	إجمالي الناتج المحلي (الأسعار الجارية) **(مليون دولار امريكي)**	نسبة إجماليالناتج المحلي **%**
1980	162,5	0,8	1994	1491,5	-0,8
1981	191,4	3	1995	1990,6	3,8

4,1	2570	1996	6,4	207,6	1982
1,1	2780,2	1997	5,4	233,7	1983
5,1	2830,5	1998	5,6	267,6	1984
3,2	3238,2	1999	3,7	291,3	1985
3,8	4123,5	2000	0,4	299,5	1986
3	4227,1	2001	-0,7	323,7	1987
5,6	4522,7	2002	-1	349,5	1988
7,2	5252,3	2003	4,4	423,3	1989
4,3	6149,2	2004	0,8	555,8	1990
5,9	7561,9	2005	-1,2	844,5	1991
1,7	8501,6	2006	1,8	1048,2	1992
3,4	9352,9	2007	-2,1	1166	1993
2,8	16648	2013	2,4	11043,7	2008
3,8	17228,6	2014	1,6	9968	2009
3,8	16712,7	2015	3,6	11991,6	2010
3,3	17525,1	2016	2,9	14589	2011
1,6	18594,1	2017	3,4	16209,6	2012

المصدر:بيانات البنك الدولي تاريخ الاطلاع :2019/05/24 على الخط
http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل رقم (04) : تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017

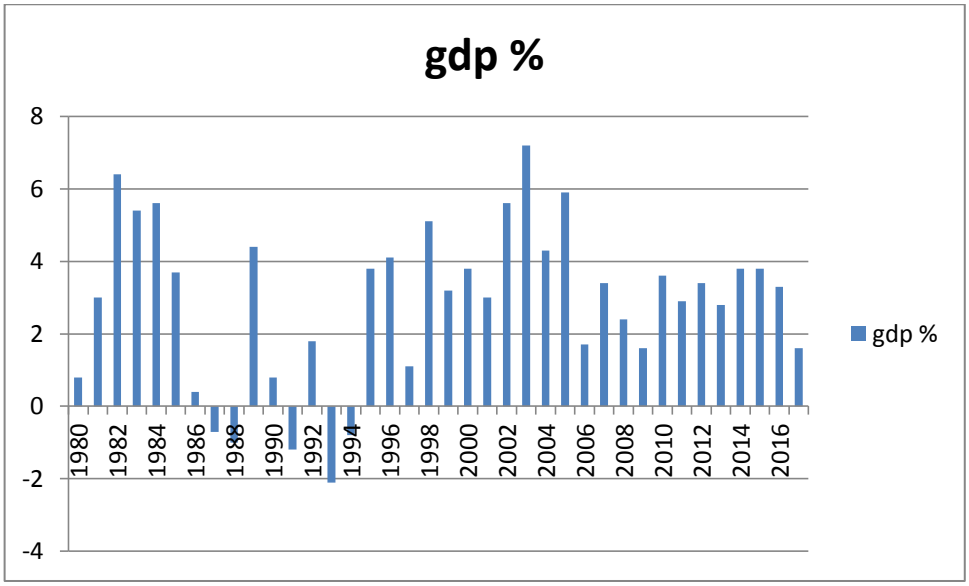

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (03)

من تحليل الجدول رقم (03) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذبا في بداية الفترة المدروسة، إلا أنه شهد ارتفاعا هائلا سنة 2003 بمعدل 7% ، ثم سجل مستويات منخفضة ومتذبذبة ليصل إلى 4,3% سنة 2004 و إلى 1.7% سنة 2006 و هو يعتبر تراجع ملحوظ و هذا راجع للنقص في الصادرات لان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد هش يرتبط أداءه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول .حيث عرف انخفاضا كبيرا في أسعاره من بداية سنة 2006،

المطلب الثالث :مساهمة تراكم رأس المال الثابت و معدل التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017

في هذا المطلب سنتعرف على العلاقة الموجودة بين تراكم رأس المال الثابت و معدل التضخم و الناتج المحلي الإجماليو هذا ما سيوضحه الشكل أسفله:

الجدول رقم(04):مساهمة تراكم رأس المال و التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017

الوحدة :مليون دولار أمريكي

السنوات	تراكم رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي) Gdi(%gdp)	التضخم (% إجمالي الناتج المحلي) Cpi (% gdp)	السنوات	تراكم رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي) Gdi(%gdp	التضخم (% إجمالي الناتج المحلي) Cpi (% gdp)
1980	33,9	25,9	1994	28,4	29,1
1981	32,9	14,4	1995	29,1	28,6
1982	34,4	1,9	1996	24,9	24
1983	34,4	6,8	1997	23	7
1984	33,5	8,4	1998	25,7	-3,1
1985	32,4	4,9	1999	24,4	10,9
1986	34,5	2,4	2000	20,7	22,7
1987	29,7	8,8	2001	22,9	-0,5
1988	26,2	9,1	2002	24,6	1,3
1989	27,1	16,01	2003	24,1	8,3
1990	26,9	30,3	2004	24,1	12,2
1991	25,9	53,8	2005	22,4	16,1
1992	27,1	21,9	2006	23,2	10,6
1993	27	13,6	2007	26,3	6,4
2008	29,2	15,4	2013	34,1	-0,1
2009	38,2	-11,2	2014	37,4	-0,3
2010	36,3	16,1	2015	42,3	-6,5
2011	31,7	18,2	2016	43	1,5
2012	30,8	7,5	2017	41,4	4,4

المصدر: بيانات البنك الدولي تاريخ الاطلاع :2019/05/24 على الخط
http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل رقم (05) : العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم و تراكم رأس المال الثابت للفترة 1980-2017

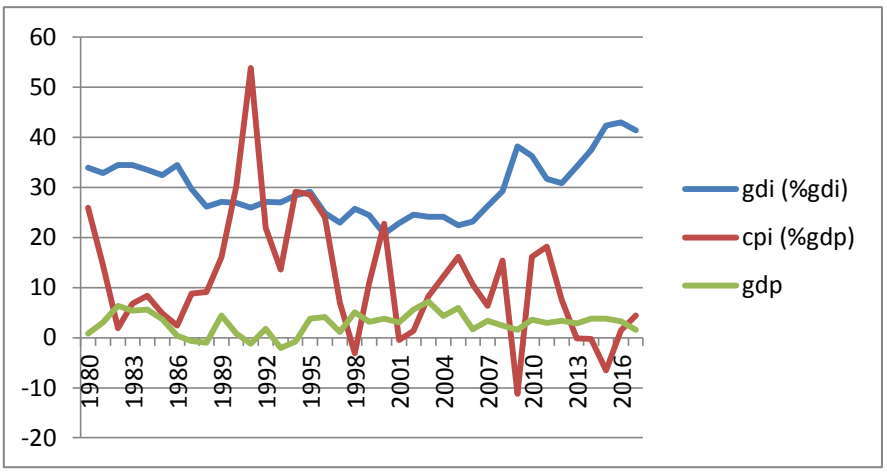

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا تكوين رأس المال الثابت يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجماليخلال الفترة (1980-2017) فقد انتقل من 33.9% سنة 1980 إلى 41.4% سنة 2017 . و قد سجل أعلى نسبة في سنة 2015 بنسبة 42.3% نتيجة انخفاض الصادرات البترولية بسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة و انخفاض أسعار البترول تبعا لذلك, أما التضخم فنلاحظ انه انخفض خلال فترة الدراسة فبداية كان 25.9% سنة 1980 و أصبح سنة 2017 ب 4.4% كما انه سجل أعلى نسبة في سنة 1991 ب53.8% و تقابله ادني نسبة 0.1-% سنة 2013 أي هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و التضخم فزيادة النمو ينتج عنه انخفاض في التضخم .كما انه الشكل الموضح أعلاه يبينالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم و تراكم رأس المال الثابت للفترة 1980-2017. فمن خلاله يتضح لنا أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال الثابت فزيادة نسبة تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج المحلي . و هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم .

المبحث الثاني :دراسة نظرية للجانب التطبيقي للاستقرارية و التكامل المشترك و السببية.

في هذا المبحث سنقدم الجانب النظري للدراسة القياسية، و ذلك من خلال دراسة الاستقرارية من الجانب النظري و التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة الموجودة بين المتغيرات و ذلك بالبحث عن وجود شعاع إدماج،و الدراسة النظرية للسببية و شعاع الانحدار الذاتي .

المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة أي تقلبات ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكدأولا من وجود اتجاه في سلسلة الزمنية ،أي السلاسل محل الدراسة هي مستقرة أم لا ،حيث هذه الأخيرة هي التي تحدد الطريقة المتبعة في تقدير النموذج.

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية :

1-ثبات متوسط قيمها عبر الزمن أي : $E(Y_t) = \mu$

2-ثبات تباين قيمها عبر الزمن : $V(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

3-التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن أي : $cov(Y_t . Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu).(Y_{t+k} - \mu)] = \gamma(k)$

أماإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة فانه يجب الكشف عليها أولا و معرفة سبب عدم استقرارها ثم محاولة إزالة اللاستقرار بطريقة من الطرق حسب السبب.

سنقوم بدراسة السلاسل الزمنية التي حددناها سابقا من خلال اختبارهو :

-اختبار ديكي فولر المطور :إن اختبارات "**ديكي فولر**" المطور ترتكز على الفرضية :$H_1 \neq 0$،و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى [1]،

$$\nabla_{y_t} = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (4)$$

[1] :شيخي محمد ،طرق الاقتصاد القياسي ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان-الأردن،الطبعة الأولى،2012،ص ص :210-211

$$\nabla_{Yt} = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (5)$$

$$\nabla_{yt} = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots . (6)$$

المطلب الثاني:طريقة التكامل المشترك

تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد و واضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات ،و هذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج.

1-خصائص رتبة التكامل

نقول أن السلسلة Y_t متكاملة من الرتبة (d) و نكتب $Y_t \to I(d)$ ،بمعنى ان جعل السلسلة مستقرة يتطلب إجراءالفروقات(d)مرة على السلسلة Y_t لجعلها مستقرة

لتكن سلسلة زمنية X_t مستقرة و سلسلة اخرى Y_t متكاملة من الدرجة I[1]:

$$\left.\begin{matrix} X_t \to (0) \\ Y_t \to (1) \end{matrix}\right\} \Longrightarrow X_t + Y_t \longrightarrow I(1)$$

لتكن السلسلتان t و Y_t سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة (d)

$$\left.\begin{matrix} X_t \longrightarrow I(d) \\ Y_t \rightharpoonup I(d) \end{matrix}\right\} \Longrightarrow \alpha X_t + \beta Y_t \to I(d)$$

لتكن X_tو Y_t سلسلتان مختلفتان في رتبة التكامل :

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(d_1) \\ Y_t \to I(d_2) \end{matrix}\right\} \Longrightarrow \alpha X_t + \beta Y_t \to I(\max(d_1 . d_2))$$

إذا كان لسلسلتان اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك .أماإذا كانتا في اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة فالسلسلتان في تكامل مشترك.

2- خصائص التكامل المشترك :

[1] محمد شيخي ،"**طرق الاقتصاد القياسي**"،مرجع سابق ،ص :289-290

نقول أن السلسلتين X_t وY_t متكاملتين اذا تحقق الشرطين التاليين [1]:

-إذا كانت السلسلتين لهما نفس درجة التكامل

-التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق اقل .

أيإذا كان : $\left.\begin{matrix} X_t \to I(d) \\ Y_t \to I(b) \end{matrix}\right\} \Longrightarrow \alpha X_t + \beta Y_t \to I(d-b)$

مع : $d \geq b \geq 0$

3- التكامل المشترك بين kمتغيرة :

ليكن النموذج القياسي ل k متغير مفسر (مستقل) [2]:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + \cdots + \beta_k X_{tk} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات t و X_{tj} غير مستقرة حيث j=1.2.3....k (متكاملة من الدرجة الأولى مثلا ، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك.فوجود تكامل مشترك محتمل يعني أن المتغيرات يجب أن تكون غير مستقرة و لها نفس درجة التكامل.التقدير بطريقة OLS يسمح إذن بحساب بواقي التقدير

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{t1} - \hat{\beta}_2 X_{t2} - \cdots - \hat{\beta}_k X_{tk}$$

إذا كانت سلسلة البواقي التقدير مستقرة ،فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات.و يعطي شعاع التكامل المشترك ب :$\left[1 - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 - \cdots - \hat{\beta}_k\right]$

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد و k متغيرة تفسيرية ، أيأن هناك k+1 متغيرة فانه من المحتمل وجود k شعاع إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك ،و عدد أشعةالإدماج تسمى :رتبة التكامل المشترك .

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل،في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمرممكن ،أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيد.

[1] حايد حميد.البشير عبد الكريم ،"**دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)**"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14،العدد 19،2018.ص :151

[2] +شيخي محمد ،"**طرق الاقتصاد القياسي**"،مرجع سبق ذكره ،ص :297-298

4- اختبار التكامل المشترك بطريقة "JohansenJuselius.": يتفوق هذا الاختبار على اختبار"Engle"Grangerللتكامل المشترك عندما تزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمالوجود أكثر من شعاع للتكامل المشترك , و يتناسب أيضا مع العينات صغيرة الحجم . و لتحديد عدد أشعة التكامل المشترك اقترح"Johansen and Juselius"إجراء اختبارين هما :

-اختبار الأثر:يتم اختبار الفرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام الغير مقيد r=q و يتم حساب إحصائية هذا الاختبار وفق العلاقة التالية[1]:

$$\boldsymbol{\lambda_{trae}(T) = -T \sum_{i=p+1}^{p} ln(1 - \hat{\lambda}_i)}$$

يعرف كلا من :

T : حجم العينة

R:عدد متجهات التكامل المشترك

λ :اصغر قيمة للمتجهات الذاتية p-r و تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثرrأيأن عدد متجهات يقل أو يساوي r.

-**اختبار القيمة الذاتية العظمى**:و يتم حساب هذه الإحصائية وفق العلاقة التالية :

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -Tln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجودr من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضيةالبديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك.

[1] محمد شيخي ،"**طرق الاقتصاد القياسي**"،مرجع سابق ،ص :292

المطلب الثالث:دراسة السببية و تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

1- دراسة السببية :

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلىالبحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهرالمستقلة أُلمفِسرة لها.

-اختبار السببية وفق Granger[1]:

اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_{1t}وY_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، و كانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t} ،في هذه الحالة نقول ان Y_{1t} تسبب Y_{2t} ، ان نقول عن متغيرة أنهاسببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار *Granger* في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

2-تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) :

2-1-الصياغة العامة لنموذج (VAR) :

يكتب نموذج "Vector Auto Regressive (VAR) " ل k متغير و p تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي :

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} + \varepsilon_t t = 1،2، \dots p$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1،t} \\ Y_{2.k} \\ . \\ . \\ Y_{k.i} \end{bmatrix}; \emptyset_i = \begin{bmatrix} \emptyset_{1i}^1 \emptyset_{1i}^2 \dots \emptyset_{1i}^k \\ \emptyset_{2i}^1 \emptyset_{2i}^2 \dots \emptyset_{2i}^k \\ . \quad . \quad . \\ . \quad . \quad \dots \quad . \\ \emptyset_{ki}^1 \emptyset_{ki}^2 \dots \emptyset_{ki}^k \end{bmatrix}; \emptyset_0 = \begin{bmatrix} \emptyset_1^0 \\ \emptyset_2^0 \\ . \\ . \\ \emptyset_k^0 \end{bmatrix}; \text{ مع :}$$

[1] محمد شيخي ،مرجع سبق ذكره ،ص :277

$$i = 1,2, \dots, p \qquad ; \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon_{kt} \end{bmatrix}$$

نسمي $\sum \varepsilon = \left(\varepsilon_t \varepsilon_t'\right)$ مصفوفة التباين – التباين المشترك للاخطاء و هي ذات بعد (k,k) .

يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخيرحيث :

$$\left(I - \emptyset_1 L - \emptyset_2 L^2 - \cdots - \emptyset_p L^p\right) Y_t = \emptyset_0 + \varepsilon_t$$

أو : $\emptyset(L)\mathrm{Y_t} = \emptyset_0 + \varepsilon_\mathrm{t}$

المتغيرات $Y_{1,t}, \dots \dots, Y_{k,t}$ تعتبر كسلاسل مستقرة و الاخطاء $\varepsilon_{1,t}, \dots \dots, \varepsilon_{k,t}$ ذات تشويش ابيض مستقلة ذاتيا و ذات تباينات ثابتة $\sigma_{\varepsilon 1}^2, \dots \dots, \sigma_{\varepsilon k}^2$.

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة:

- $E(Y_t) = \mu \ , \ \forall t$

- $var(Y_t) < \infty$

- $cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k) \ , \ \forall t$

بصفة عامة، تكون السيرورة var مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة $\left|I - \emptyset_1 L - \emptyset_2 L^2 - \cdots - \emptyset_p L^p\right| = 0$ تحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدوية.

2-2-تحديد و تقدير نموذج var :

- تحديد درجة نموذج var :

لتحديد درجة نموذج var نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 الى p (p هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية). نستعمل مثلا المعايير التالية : Akaike و Schwarz المعرفة كما يلي :

$$AIC = ln|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{2k^2p}{T}$$

$$SC = ln|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{k^2p\ln(T)}{T}$$

K:عدد متغيرات النظام

T : عدد المشاهدات

P : عدد الفجوات الزمنية

$\Sigma_{\hat{\varepsilon}}$: مصفوفة التباين-التباين المشترك للبواقي

نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير المذكورة. يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولية لهذا الغرض انطلاقا من تقدير تباين البواقي. إذا كان $\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^{1}$ تباين بواقي النموذج المقيد و $\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^{0}$ تباين النموذج الأول (غير المقيد)، فإن إحصائية نسبة المعقولية $T\left(ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^{1}\right| - ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^{0}\right|\right)$ تتوزع توزيع χ^2 بدرجة حرية تساوي عدد القيود.

- **تقدير نموذج var** :

في حالة نموذج var ، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى. يتم تقدير كل معادلة على حدا. النموذج VAR(p) المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_t = \hat{\emptyset}_0 + \hat{\emptyset}_1 Y_{t-1} + \hat{\emptyset}_2 Y_{t-2} + \cdots . + \hat{\emptyset}_p Y_{t-p}$$

نسمي $\sum \hat{\varepsilon}$ مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي التقدير.

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة. إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي للفترة 1980-2017

في هذا المبحث سنقوم بالتعرف على المتغيرات محل الدراسة و تحليلها للوصول إلى نموذج قياسي جيد ، فهذه المتغيرات خاصة بالاقتصاد الجزائري و سوف نقوم بشرحها باختصار.

المطلب الأول:التعريف بمتغيرات الدراسة

1-متغيرات الدراسة :

-lGDP: في دراستنا هذه سوف نستخدم اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي).و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي

- lEXPO:اللوغاريتم الطبيعي لصادرات السلع و الخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

-lGDI: اللوغاريتم الطبيعي إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)

- lLF: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القوى العاملة و الذي يمثل جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة القادرة على المشاركة في إنتاج السلع و الخدمات خلال فترة محددة

- lCPI : اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم (% سنويا) و الذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك

و قد تم الحصول على بيانات محل الدراسة من البنك الدولي و تعتبر معطيات سنوية تتكون من 38 مشاهدة الممتدة من 1980 إلى 2017، و الموجودة في الملحق (04)، و قد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة إضافةإلىأن النموذج اللوغاريتمي يعبر عن المرونة .

2-تحليل متغيرات الدراسة :

بالاعتماد على برنامج "Eviews09"تحصلنا على الشكل الموالي و الذي يعبر عن سلوك المتغيرات خلال فترة الدراسة و هو كالأتي :

الشكل رقم (06) :التمثيل البياني لمتغيرات محل الدراسة

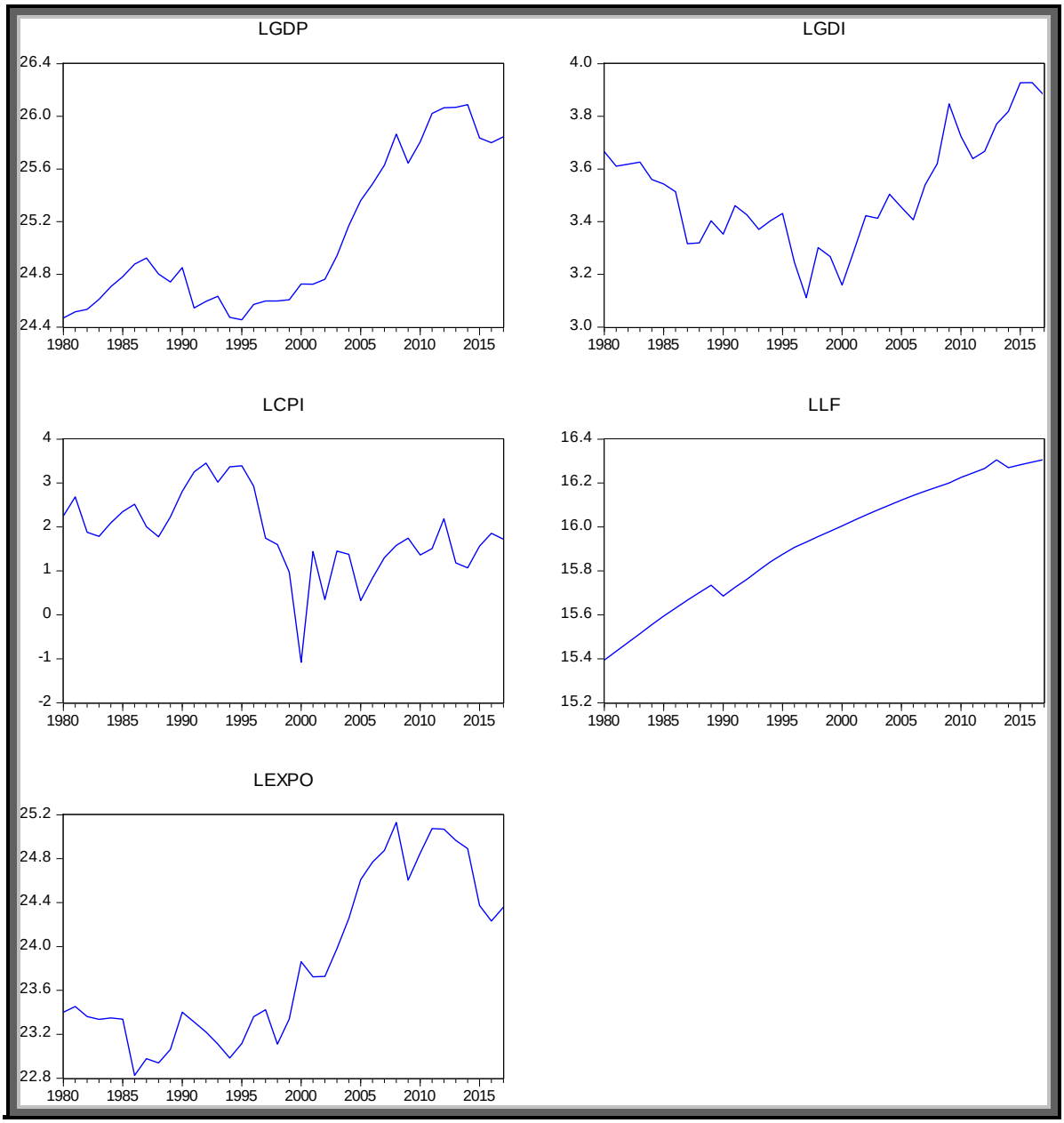

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04)

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة أنها متذبذبة و هذا يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني و بالتالي قد تكون غير مستقرة في المستوى و لدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

3-دراسة السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة:

يعتبر تحديد العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية أمر ضروري لتفسير الظواهر الاقتصادية ، لذلك نقوم بتطبيق اختبار غرانجر لمعرفة اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة.

و من نتائج فحص السببية لغرانجر بين المتغيرات محل الدراسة المبينة في **الملحق رقم (18)** ، و اعتمادا على الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر عند مستوى معنوية 5% فانه يمكن استخلاص النتائج التالية :

الجدول رقم (05) :ملخص لنائج السببية لجرانجر

P=3			P=2			P=1		
Prob	F stat	النتائج	Prob	F stat	النتائج	Prob	F stat	النتائج
0.36	1.1	lgdi→lgdp	0.007	5.83	Lgdp →lgdi	0.51	0.43	lgdi→lgdp
0.01	4.54	lgdp→lgdi	0.22	1.5	lgdi→lgdp	0.0015	12	lgdp→lgdi
0.005	5.25	llf→lgdp	0.001	8.42	llf→lgdp	0.02	5.72	lexpo→lgdp
0.43	0.93	lgdp→llf	0.67	0.39	lgdp→llf	0.51	0.43	lgdp→lexpo
0.03	3.28	lexpo→lgdp	0.04	3.4	lexpo→lgdp	0.04	4.4	lcpi→lgdi
0.68	0.5	lgdp→lexpo	0.85	0.15	lgdp→lexpo	0.87	0.02	lgdi→lcpi
0.04	2.95	lcpi→lgdi	0.02	3.97	lcpi→lgdi	0.0005	14.9	lexpo→lgdi
0.7	0.47	lgdi→lcpi	0.92	0.08	lgdi→lcpi	0.62	0.23	lgdi→lexpo
0.01	3.97	llf→lgdi	0.003	6.74	lexpo→lgdi			
0.69	0.49	lgdi→llf	0.2	1.65	lgdi→lexpo			
0.004	5.48	lexpo→lgdi	0.89	0.11	lexpo→llf			
0.14	1.97	lgdi→lexpo	0.04	3.5	llf→lexpo			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (18)

قمنا بتلخيص نتائج السببية لجرانجر في الجدول أعلاه بحيث أخذنا فقط المتغيرات التي تسبب السببية و ذلك انطلاقا من قيمة الإحصائية لفيشر نلاحظ أن عند درجة تأخير P=1 أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اقل من حد المعنوية 5% و هذا يعني أن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغيير في متغير إجمالي تكوين رأس المال و كذلك أيضا الصادرات تؤدي إلى تغيير في متغير الناتج المحلي الإجمالي و تكوين رأس المال ،أما عند درجة تأخير p=2 و P=3 كذلك أن الصادرات تؤدي إلى تغيير في المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي و تكوين رأس المال نظرا لان الاحتمال الحرج prob اقل من جد المعنوية 0,05 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد وهي من متغير الصادرات نحو الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي تكوين رأس المال. و منه نستنتج أن الصادرات لها علاقة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : اختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك

1-بيان الارتباط الذاتي :

يتضح من خلال الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية :lGDP,lEXPO,lGDIlLF, lCPI,.أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخرالأولى تقع خارج فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية ،و بالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة . (**انظر الملحق رقم (05**))

و الإحصائيةQ ل " Ljung-Box" تؤكد ذلك ،حيث نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة :lGDP،lExpo،lGDI،lLF،lCPIقيمتها الإحصائيةQ " Q-stat" عند درجة التأخر (k=16) تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05}(16) = 26.296$ ، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ،كذلك قيمة الاحتمال لهذا الاختبار (0.000) بالنسبة لجميع السلاسل و هي اقل من 0.05 ،و بالتالي يتم رفض الفرضية H_0 .و هذا يدل على ان السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة.

2-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من اجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من : LGDP، LEXPO،lGDI، LLF ،LCPI،يتماستخداماختبار" Dickey-Fuller"الموسع و هذا وفقا لثلاثة نماذج و إذا كان نموذج على الأقل من النماذج الثلاثة فيه قيمة اختبار ADF اقل من القيمة الحرجة (المجدولة) فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية و منه تعتبر غير مستقرة. و في هذا الجدول قمنا بتلخيص نتائج الاختبار ل "ديكي فولر"الموسع

الجدول رقم (06) : اختبار (ADF) Dickey-Fuller لجذر الوحدة في المستوى

	القيمة المحسوبة **LGDP** (القيمة الحرجة)* الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة **LEXPO** (القيمة الحرجة)* الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة **LGDI** (القيمة الحرجة)* الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة **LLF** (القيمة الحرجة)* الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة **LCPI** (القيمة الحرجة)* الاحتمال الحرج
النموذج الأول	-1.307986 (-3.536601) 0.8703	-1.847219 (-3.536601) 0.6611	-1.835655 (-3.536601) 0.6669	-1.223981 (-3.5366) 0.8906	-2.94124 (-3.536) 0.1620
النموذج الثاني	- 0.383198 (-2.943427) 0.9018	-0.912602 (-2.943427) 0.7730	-0.984706 (-2.943427) 0.7487	-2.960361 (-2.9434) 0.0482	-2.65173 (- 2.943) 0.0921
النموذج الثالث	1.786650 (-1.950117) 0.9802	0.632301 (-1.950117) 0.8485	0.300282 (-1.950117) 0.7674	7.921842 (-1.9501) 1.0000	-1.23341 (- 1.9501) 0.1957

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06) * : القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%

انطلاقا من الجدول أعلاه لاختبار "**ديكي فولر**" الموسع نلاحظ أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة و ذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ في كافة النماذج الثلاثة و ذلك بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة (lgdp ,lexpo,lgdi , llf , lcpi) و منه فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية ، كما أيضا انه نلاحظ في **الملحق رقم (05)**جميع حدود المتغيرات خارج مجال الثقة في الفترات الأولىمما يعني أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ،و على هذا سوف نقوم بإجراء الفروقات من

الدرجة الأولى بنفس الاختبار (اختبار ديكي فولر) على متغيرات الدراسة بغرض معرفة استقرارية السلاسل الزمنية، وعليه يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي :

الجدول رقم (07) : اختبار ديكي فولر عند الفروقات الأولى

	القيمة المحسوبة **DLGDP** (القيمة الحرجة* الاحتمال الحرج)	القيمة المحسوبة **DLEXPO** (القيمة الحرجة* الاحتمال الحرج)	القيمة المحسوبة **DLGDI** (القيمة الحرجة* الاحتمال الحرج)	القيمة المحسوبة **DLLF** (القيمة الحرجة* الاحتمال الحرج)	القيمة المحسوبة **DLCPI** (القيمة الحرجة* الاحتمال الحرج)
النموذج الأول	-5.260766 (- 3.540328) 0.0007	-5.495333 (- 3.540328) 0.0004	- 6.145696 (- 3.540328) 0.0001	-6.654512 (-3.5403) 0.0000	- 8.43942 (- 3.540) 0.0000
النموذج الثاني	- 5.314112 (- 2.945842) 0.0001	- 5.576666 (- 2.945842) 0.0000	- 5.872556 (- 2.945842) 0.0000	- 5.56878 (- 2.945) 0.0000	- 8.54266 (- 2.9458) 0.0000
النموذج الثالث	-5.011458 (- 1.950394 -) 0,000	-5.598126 (-1.950394) 0,000	-5.923808 (-1.950394) 0.000	-2.855074 (- 1.9503) 0,0056	- 8.65650 (- 1.9503) 0,000

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08) * : القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار "ديكي فولر" الموسع عند مستوى معنوية 5% اكبر من القيم الحرجة و ذلك في النماذج الثلاث بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة ، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة مما يعني أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول و هذا ما يعززه الاحتمال الحرج $prob < 0.05$ في جميع السلاسل الزمنية ، و كذلك في **الملحقرقم (07)** نلاحظ ان جميع حدود

متغيرات الدراسة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن السلاسل الزمنية (dlgdp ,dlgdi ,dlexpo ,dlcpi ,dllf) هي مستقرة عند الفرق الأول،أي متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب : I(1)

3- اختبار التكامل المشترك :

3-1 :تحديد درجة التأخير المثلى لجوهانسون

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج و يتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهانسون

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 06/07/19 Time: 13:50
Sample: 1980 2017
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-29.45945	NA	0.333764	1.740540	1.784979	1.755880
1	22.47722	97.93773*	0.018172*	-1.170127*	-1.081250*	-1.139447*
2	22.67383	0.359517	0.019031	-1.124219	-0.990904	-1.078199
3	22.69799	0.042788	0.020134	-1.068457	-0.890702	-1.007096

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر:مخرجات Eviews09

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى هي (p=1).

3-2 : اختبار جوهانسون

يستلزم اختبار التكامل المشترك أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الرتبة ،لذلك يعد هذا الاختبار الخطوة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من متغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة ،وجدنا أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(1) وبالتالي سوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسنjohansen على هذه المتغيرات و ذلك عند فترة الابطاء (p=1). و هذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار التكامل المشترك

إحصائية الأثر Trace	القيمة الحرجة عند 5 %	الاحتمال	فرضية العدم H_0:
88.43452	88.80380	0.0532	$r = 0$ لا يوجد تكامل مشترك
55.12266	63.87610	0.2183	$r \leq$ يوجد متجه واحد على الأكثر
32.89564	42.91525	0.3416	$r \leq 2$ يوجد متجهان على الأكثر
إحصائية القيمة العظمى Max	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	فرضية العدم H_0
33.31101	38.33101	0.1687	$r = 0$ لا يوجد تكامل مشترك
22.22703	32.11832	0.4759	$r \leq$ يوجد متجه واحد على الأكثر
18.62774	25.82321	0.3310	$r \leq 2$ يوجد متجهان على الاكثر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (09)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة المحسوبة λ_{trace} اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية العديمة H_0 التي تحث على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات, كما أن النتائج اختبار القيمة العظمى الموضحة في الجدول أيضا تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك و ذلك لان الإحصائية للقيمة الذاتية العظمى λ_{max} هي اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% و منه نقبل الفرضية العديمة , و بالتالي لا توجد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

إذن نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى) يشيران إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة .

المطلب الثالث: تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR :

في هذا المطلب سنقوم بتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي var للتقدير , و قبل القيام بعملية التقدير يجب اختيار درجة التأخيرP, وذلك بحساب المعيارين (Akaike et Schwarz) من اجل عدة قيم للتأخيراتp.

1-تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي :

سوف نقوم بتحديد درجة تأخير المسار لشعاع الانحدار الذاتي فتحصلنا على النتائج الملخصة في هذا الجدول

الجدول رقم (10) :درجة تأخير المسار لشعاع الانحدار الذاتي var

المعيار	P=0	P=1	P=2	P=3
Akaike	-0.20	-4.33	-4.18	-3.96
Schwarz	0.19	-3.53	-2.98	-2.37

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10)

من خلال القيم المتحصل عليها من الجدول نأخذ درجة التأخير التي تقابل ادني قيمة للمعيارين ,فنجد أنهاتوافق التأخيرالأول$p=1$.لتلي مرحلة تقدير لشعاع $var(1)$ و التي يمكن القيام بها بطريقتين :

- تطبيق طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة على حدة

- تطبيق طريقة المربعات الصغرى على جملة المعادلات , و هذا باستعمال برنامج Eviews 09 وتم اختيار الطريقة الثانية نظراً لتوفر معلومات إحصائية أكثر كمصفوفة التباينات للبواقي، وباعتبار أنهاتسمح كذلك بدراسة ديناميكية النموذج.سوف نأخذ نتائج التقدير لكل معادلة على حدة

2-تقدير نموذج الانحدار الذاتي :

بالاستعانة ببرنامج Eviews 09تحصلنا على المعادلات التالية :(**انظر الملحق رقم (11)**

2-1-تقدير المعادلة الأولى ل lGDP:

$$LGDP= 1,42 + 0,7\,LGDP(-1)+0,29\,LGDI(-1)+0,11\,LEXPO(-1)$$

$$(1.004) \qquad (6.78) \qquad (2.02) \qquad (1.72)$$

$$-0,04LCPI+0,15LLF$$

$$(-1.72) \qquad (1.06)$$

$$R^2=0.9663 \quad R^2\ Adj = 0.9605 \quad F_{stat}= 176.41 \quad n=37$$

التفسير الاقتصادي:

من خلال المعادلة ل LGDP نلاحظ أنالإشارة الموجبة لمعلمات الصادرات و إجمالي تكوين رأس المال و إجمالي القوة العاملة يدل على انه هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات و إجمالي تكوين رأس المال و إجمالي القوى العاملة ، أيإذا زادت الصادرات و إجماليرأس المال و إجمالي القوى العاملة أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية

-معامل معدل التضخم سالب (-0,04)أيأن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي أي عند انخفاض التضخم بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي سوف يرتفع باربعة وحدات.

التفسير الإحصائي :

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها تبين هذه المعادلة إجمالي الناتج المحلي بدلالة قيمه السابقة,

معنوية النموذج من خلال إحصائية فيشر Fcal =2.87 <Ftab = 176.41

عدم معنوية بعض المعلمات (LEXP(-1).LGDI(-1).LCPI.LLf) و ذلك من اختبار ستودنت،لانTtab(= 2.77) .

معامل التحديد يساوي R^2 =0,9660 اي 96,6 % من إجمالي الناتج المحلي مفسرة بالمتغيرات الداخلية و الخارجية و الباقي 3,4% تعود على متغيرات عشوائية غير معروفة

2-2- تقدير المعادلة الثانية ل LGDI

$$LGDI = -0,81 + 0,07\ LGDP(-1) + 0,62\ LGDI(-1) + 0,1\ LEXPO(-1)$$

(-0.8) (1.01) (6) (2.24)

$$+ 0,02\ LCPI - 0,14\ LLF$$

(1.29) (-1.38)

R^2=0.8723 R^2Adj = 0.8518 F_{stat}=42.38 n=37

التفسير الاقتصادي :

- وجود الثابت سالب هذا لا يوافق مع النظرية الاقتصادية و ذلك لأنه يمثل القيمة الابتدائية لإجمالي تراكم رأس المال في ظل عدم وجود متغيرات المدرجة ضمن المعادلة.

- معامل الناتج المحلي الإجماليبإبطاء لسنة واحدة موجب (0.07) و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال .

- معامل الصادرات موجب (0.11) هو أيضا له علاقة طردية مع تراكم رأس المال فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال و بالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

- بالنسبة لمعامل القوى العاملة فتأثيرها سالب على تراكم رأس المال .

التفسير الإحصائي:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظان معنوية النموذج من خلال إحصائية فيشر

$Fcal = 2.87 < Ftab = 42.38$

عدم معنوية بعض المعلمات (LEXPO(-1). LGDP(-1).LCPI.LLf) و ذلك من اختبار ستودنت،لان(Ttab(2.77 =)

أنمعامل التحديد يساوي $R^2 = 0{,}8723$ اي 87,23 % من اجمالي تكوين راس المال المفسر بالمتغيرات الداخلية و الخارجية المتاخرة

2-3-تقدير المعادلة الثالثة LEXPO

LEXPO =0,24-0,24 LGDP(-1) + 0,33 LGDI(-1) + 0,88 LEXPO(-1)-

(0.08) ()-1.24 (1.19) (6.98)

0.09 LCPI + 0,48 LLF

(-2.07) (1.74)

R^2=0.9263 R^2Adj = 0.9144 F_{stat}=77.96 n=37

التفسير الاقتصادي :

تشرح لنا هذه المعادلة الصادرات من السلع و الخدمات بدلالة قيمه السابقة.

- وجود الثابت موجب هذا أن القيمة الابتدائية للصادرات موجبة ويوافق النظرية الاقتصادية .

- معامل الناتج المحلي الإجماليبإبطاء سنة واحدة سالب و هذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي و هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

- معامل القوى العاملة موجب وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الصادرات تحتاج إلى القوى العاملة .

- معامل التضخم سالب فهناك علاقة عكسية بين الصادرات و معدل التضخم .

التفسيرالإحصائي:

معنوية النموذج من خلال إحصائية فيشر Fcal =2.87 <Ftab =77.96

عدم معنوية بعض المعلمات (LGDP(-1). LGDI(-1).LCPI.LLf) و ذلك من اختبار ستودنت،لان(Ttab(2.77 =)

معامل التحديد يساوي $R^2 = 09263,$ اي 92,63 % من الصادرات المفسرة بالتغيرات الداخلية و الخارجية

الإشارات الموجبة لمعلمات النموذج تدل على أن هناك علاقة طردية بين(الناتج المحلي الإجمالي و تكوين رأس المال) و بين الصادرات و هو ما يوافق مع النظرية الاقتصادية

3- اختبار جودة أداءالنموذج var :

يتمثل اختبار صلاحية النموذج (var) في دراسة الاستقرارية و الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للبواقي معدلات النموذجبغيةالتأكد من استقرارية النموذج var(1) نستعمل الاختبار الخاص بالجذور العكسية (Inverse Roots) الممثل في الشكل الموالي :

الشكل رقم (07) :نتائج اختبار الجذور العكسية

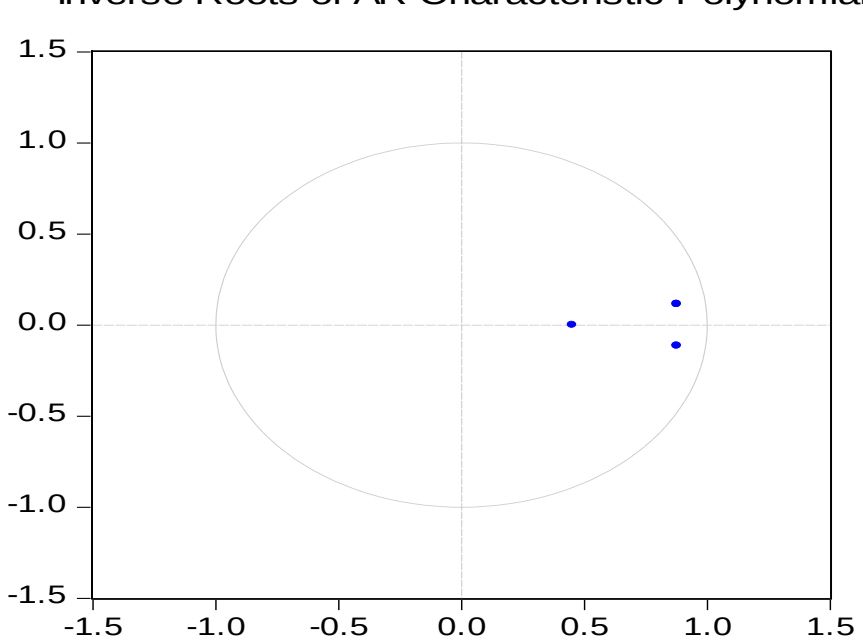

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

من خلال الشكل نلاحظ أن كل الجذور ذات قيمة اقل من الواحد ، و هي تقع جميعها داخل دائرة الوحدة ، و عليه فان نموذج var(1) يستوفي شروط الاستقرار

4- اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير :

سوف نقوم بتلخيص بواقي تقدير المعادلات في الجدول الموالي :

الجدول رقم (11) :اختبار Ljung-box لبواقي التقدير

بواقي المعادلات	الإحصائية(Q-statk=16)	الاحتمالات الإحصائية(prob(k=16
المعادلةالأولىLGDP	9.57	0.88
المعادلة الثانية LGDI	10.76	0.82
المعادلة الثالثة LEXPO	12.25	0.72

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على **الملحق رقم (12)**

من خلال بيان **الملحقرقم (12)** نلاحظ أن جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة و هذا يعتبر مؤشر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي ،كما نلاحظ أيضامن خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاهأن جميع احتمالات إحصائية (Ljung-box) في المعادلات الثلاثة اكبر من 0,05 ، و بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية H_0 القائلة بان البواقي هي عبارة عن تشويش ابيض (Bruit blanc) ،إذن فهي مستقرة و غير مرتبة ذاتيا.

5- دوال الاستجابة و تحليل التباين :

-دوال الاستجابة :

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر المفاجئ في ظاهرة معنية على باقي المتغيرات

و من خلال تطبيقنا للصدمة على LGDP بمقدار انحراف معياري واحد (0,11) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة ، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالأتي :

0,018 بالنسبة ل LEXPO و 0,014 ل LGDP و 0.08 ل LGDP و نلاحظ من خلال الجدول الصدمات المدرجة في **الملحق (14)**أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن و هذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات في **الملحق رقم(15)**

-تحليل التباين:

يهدف تحليل التباين إلى معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطا التنبؤ ،و من خلال جدول تحليل التباين للمتغير LGDP في **الملحق (16)** نلاحظ أن تباين الخطأ ل LGDPناتج بنسبة كبيرة جدا لتنخفض في الفترات العشر تصل إلى نسبة 56,89 % في حين نلاحظ أن LGDI يساهم في تفسير تباين الخطأ ب 1% في الفترة الثانية ليصل إلى 3,18 في الفترة السادسة بعدها يتراجع ليصل في الفترة العاشرة إلى 2,6% .أماLEXPO فهو يساهم في تفسير تباين الخطأ ل LGDP بنسبة 1,6 % في الفترة الثانية ثم تتزايد النسبة حتى تصل إلى 40,47 % في الفترة العاشرة و هو ما يوضحه الشكل المدرج في **الملحق رقم (17)**

خلاصة :

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية وقياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017 ،فقد تم استخدام المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي ،إجمالي تكوين رأس المال ،الصادرات كمتغيرات داخلية لتمثل اثر العوامل الداخلية على النمو الاقتصادي ، و المتغيرين معدل التضخم و إجمالي القوى العاملة كمتغيرين خارجين ليمثلان الأثر الخارجي في النمو الاقتصادي ،و قد تم تقدير العلاقة باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي و دراسة دوال الاستجابة و تحليل التباين و دراسة السببية بين متغيرات الدراسة .و أهم النتائج المتوصل إليها كانت :

- حققت متغيرات الدراسة الاستقرار عند الفرق الأول و ذلك عند مستوى معنوية 5% بالاعتماد على اختبار ADF و هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1),
- بينت نتائج فحص جوهانسون (johansen) على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من(lgdp نحو lgdi) و من (lexpo نحو lgdp و lgdi) .
- هناك علاقة طردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي

خاتمـــة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 الى 2017، وذلك منخلال التطرق إلى الإطار النظري للصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل و التأثير المتبادل فيمابينهما، وكذا توضيح العلاقة التي تربط بينهما وذلك باستخدام الأسلوب القياسي لتقدير هذه العلاقة.

كما استعرضنا في هذه الدراسة كذلك العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و الصادرات، وذلك بغية إظهار مدى قدرةالصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة خلصت إلى غياب التكامل المشترك بين المتغيرات إحصائيا، وبالتالي عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة .

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة، وبعد اختبار الفرضيات، تمكنا منالوصول إلى تسجيل جملة من النتائج نلخصها في ما يلي:

– النتائج :

من خلال تحليل مختلف متغيرات الدراسة المستخدمة في هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج و هي:

– ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا أساسيا و هي تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي.

– بالنسبة لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، تم استخدام اختبار لفحص إستقرارية السلاسل الزمنية بحيث أظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بقيمها الثابتة على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عندالمستوى، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى، مما أكد على أن كل سلسلة زمنية متكاملةمن الدرجة الأولى،

– كما أيضا استخدمنا اختبار السببية لجراجر ،و توصلنا إلىأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الصادرات و النمو الاقتصادي .

–التوصيات :

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام برفع مستوى الجودة الإنتاجية و تحسين ظروف التغليف و التعبئة لكي يصبح المنتوج الجزائري مستوفيا لمتطلبات ورغبات الافراد في الأسواق الخارجية ولشروط المنافسة العالمية.

– زيادة الاهتمام و التركيز على قطاع الزراعة و الصناعة من اجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية،والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين لأنهما يعتبران شرط نمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

– وجوب توفير المناخ الاستثماري الملائم والفعال لخدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات .

– ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير ،حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية ،و التعريف أيضا بالمنتوج الجزائري في هذه الأسواق.

– ضرورة تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية بدلا من التركيز على تصدير النفطالخام في صورته الأولية، التي تتسم بعدم استقرار أسعارها في الأسواق الدولية، والعمل علىتوسيع القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية، والاهتمام في نفس الوقت بعنصري التدريبوالتأهيل في هذه القطاعات.

أفاق الدراسة :

– سبل ترقية الصادرات و تطورها في الجزائر .

– واقع القطاع الصناعي و الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

– اثر تنويع الصادرات على تطوير القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

– اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الجزائر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- أبي سعد الديوهجي " **التسويق الدولي** " دار الكتب للنشر الموصل ، العراق .1992.

2- بلقاسم زايري " **اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج رياضية وتمارين)**" دار الأدب للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2006 .

3- تودار ميشيل " **التنمية الاقتصادية** " ترجمة محمود حسين حسني ، دار المريخ ، رياض ، 2006 .

4- خالد محمد السواعي " **التجارة والتنمية** " دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة1. 2006 .

5- رضوان المحمود للعمر "**التسويق الدولي** " دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة 1. 2006.

6- شقيري نوري موسى وآخرون " **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية** " دار المسيرة ، الأردن . 2015 .

7- شيخي محمد "**طرق الاقتصاد القياسي** " دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن ،الطبعة 1. 2012.

8- عبد الرحمان إسماعيل و حربي عريقات "**مفاهيم ونظم اقتصادية** " دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة 1 ،الأردن ،2004 .

9- عبد العزيز فهمي هيكل "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية** " دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت – لبنان 1986.

10- عبد المطلب عبد الحميد ' **النظرية الاقتصادية (تحليل الجزئي و الكلي للمبادئ**) دار الجامعية للنشر و التوزيع ،مصر ، 2001.

11- علي جدوع الشرفات "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي** " دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن ، الطبعة 1 . 2009 .

12- علي عبد الفاتح أبو شرار " **الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات** '" دار المسيرة والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن ، الطبعة 2 ، 2010 .

13- غول فرحات"**تسويق دولي** " دار الخلدونية ، الجزائر ، الطبعة 1، 2000..

14- فريد النجار" **تسويق الصادرات العربية : آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارية الحرة العربية الكبرى** " دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2002.

15- فليح حسين خلف ." **التنمية و التخطيط الاقتصادي** " دار الكتاب العالمي، عمان – الأردن الطبعة 1 ، 2006.

16- فؤاد مصفى محمود "**التصدير والاستيراد علميا وعمليا** " دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة – مصر، 1993.

17- محمد احمد السريتي " **التجارة الخارجية** " الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة 1 ،2009 .

18- محمد صالح تركي القريشي "**علم اقتصاد التنمية** " دار الثراء للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن ،الطبعة1. 2010 .

19- محمد عبد العزيز عجيمة و إيمان ناصف عطية علي عبد الوهاب نجاء " **التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)**" دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2006.

20- محمد علي الليثي "**التنمية الاقتصادية** " دار الجامعات المصرية ، بيروت – لبنان ، الطبعة 2 ،1977.

21- مدحت القريشي " **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**" دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان ، الطبعة 1. 2007..

22- نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف "**الاقتصاد الكلي : مبادئ و تطبيقات** " دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة 1 .2006.

المذكرات و الأطروحات :

23- كبداني سيدي احمد " **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر**" أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير , جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان 2013/2012

24- معط الله أمال " **أثار السياسية المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر** .(**1970- 2012**) . مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان . 2015.

25- وعيل ميلود " **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها (حالة الجزائر ' مصر** ' السعودية) **دراسة مقارنة خلال الفترة 1940- 2010** ". أطروحة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2013

المجلات و التقارير و الملتقيات :

26- احمد الكواز "**التجارة الخارجية والتكاتل الاقتصادي الإقليمي** " المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 08 ، العدد 81 ،الكويت، 2009.

27- تقرير الصندوق النقد العربي ، الفصل الثامن "**التجارة الخارجية للدول العربية** " أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة .2012

28- حايد حميد ، البشير عبد الكريم " دراسة **قياسية للعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)**" المجلد14 ، العدد 19 . 2018 .

29- عمر محمود أبو عبيدة "**أداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الاقتصادي** " مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ،المجلد 15، العدد1. 2013.

30- وزارة الاقتصاد والتجارة المصرية "**إستراتيجية تنمية للصادرات المصرية** " مصر ،(من الموقع www.eccae تاريخ الاطلاع 2019/05/29)، 2001.

31- وصاف سعيدي "**تنمية الصادرات والنمو في الجزار : الواقع والتحديات** " مجلة الباحث ، عدد 01 ، الجزائر .2002 .

المراجع باللغة الأجنبية :

1- Alok Goyal , Mardula Goyal "**Businness Environment**"،V K (India) Enerprises New Delhi ،2009.

2- Bernard Renmier .Yves Simon "**Initiation a laMacroeconomie**".9eme edition Dunod.Paris.France.2007.

3- David Edward O'connor " **The Basics of Economics**" Greenwood Publishing Group Inc .USA.2004.

4- Dominich Salvatore "**DévelopmentEconomies** ",Schaum's Outline séries , Megraw – Hill ,USA ,1992, .

5- Heinz .W.Andt ."**Economic Dévelopement** , **the Historyof An Idea**" . the University of chicago Pras , chicago and london ,1987.

6- Linder TPH et Pugel TA "**Economic Internationale** " 10eme edition Economica.Paris.france.1996.

7- M.Maria John Kennedy "**Macroeconomic Theory**" PHI Learning Private Limited .New Delhi.2011.

8- TR Jain ,of Khanna ,Vin Sen ."**Dévelopment and Environmental Eronomics and Intemational Tarde**". U.K Publications , New Delhi 2009.

9- We the Somashekar "**dévelopment and EroviromentEconomics**"' New Age international (p) Limited , Publishers , Delhi , 2003 .

مواقع الانترنت :

1- http://data.albankaldawli.org/ountry/algeria

2- www.eccae

3- www.finance-algeria.org

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الواردات الجزائرية للفترة 1980-2017

الملحق رقم (02): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017

الملحق رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 1980-2017

الملحق رقم (04): معطيات الدراسة باللوغاريتم الطبيعي

الملحق رقم (05): الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية في المستوى

الملحق رقم (06): اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية الأصلية في المستوى

الملحق رقم (07): الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية عند الفروقات الأولى

الملحق رقم (08) : اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية عند الفروقات الأولى

الملحق رقم (09): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

الملحق رقم (10) : تحديد درجة تأخير نموذج شعاع الانحدار الذاتي var

الملحق رقم (11) : تقدير شعاع الانحدار الذاتي

الملحق رقم (12) : دوال بواقي المعادلات

الملحق رقم (13):اختبار جودة صلاحية نموذج var(1)

الملحق رقم (14): دوال الاستجابة

الملحق رقم (15): الأشكال البيانية لدوال الاستجابة

الملحق رقم (16) : جدول تحليل التباين

الملحق رقم (17) : الأشكال البيانية لتحليل التباين

الملحق رقم(18) : اختبار السببية لجرانجر

الملحق رقم (01) : الواردات الجزائرية للفترة 1980-2017

الوحدة : مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	الواردات imp %	الواردات Imp	السنوات	الواردات imp%	الوردات Imp
1980	30,3384617	1,28E+10	1999	22,778999	1,11E+10
1981	30,8777429	1,37E+10	2000	20,7886258	1,14E+10
1982	28,9980749	1,31E+10	2001	22,0168577	1,21E+10
1983	25,8023112	1,26E+10	2002	25,6296317	1,45E+10
1984	27,4663675	1,47E+10	2003	23,875943	1,62E+10
1985	26,7421877	1,55E+10	2004	25,6481997	2,19E+10
1986	23,1719532	1,48E+10	2005	24,0734044	2,48E+10
1987	18,4121097	1,23E+10	2006	21,9193259	2,57E+10
1988	22,6037194	1,34E+10	2007	24,8699634	3,36E+10
1989	28,5140564	1,59E+10	2008	28,7111769	4,91E+10
1990	24,9370286	1,55E+10	2009	35,9526777	4,93E+10
1991	23,5997645	1,08E+10	2010	31,4221139	5,07E+10
1992	23,86949	1,15E+10	2011	28,6853216	5,74E+10
1993	23,1389364	1,16E+10	2012	28,5144314	5,96E+10
1994	26,0537125	1,11E+10	2013	30,4009258	6,38E+10

1995	28,9962292	1,21E+10	2014	31,9266593	6,83E+10
1996	23,9446996	1,12E+10	2015	36,5233508	6,06E+10
1997	21,3376001	1,03E+10	2016	35,0322329	5,61E+10
1998	22,5160965	1,09E+10	2017	33,5014652	5,61E+10

المصدر:بيانات البنك الدولي تاريخ الاطلاع :2019/05/24 على الخط
http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الملحق رقم (02) : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2017

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	م غذائية	الطاقة و الزيوت	م الخام	م ن مصنعة	ت فلاحية	ت صناعية	س استهلاكية
2000	32	21 419	40	465	11	47	13
2001	28	18 484	37	504	22	45	12
2002	35	18 091	51	551	20	50	27
2003	48	23 939	50	509	1	30	35
2004	59	31 302	90	571	-	47	14
2005	67	45 094	134	651	-	36	19
2006	700	53 429	195	828	1	44	43
2007	800	58 831	169	993	1	46	35
2008	119	77 361	334	1 384	1	67	32
2009	113	44 128	170	692	-	42	49

30	1	1	1 056	94	55 527	315	2010
15	35	–	1 496	161	71 427	355	2011
19	32	1	1 527	168	69 804	315	2012
17	27	–	1 610	109	63 752	402	2013
10	15	2	2350	110	58362	323	2014
11	17	–	1685	105	33081	239	2015
18	53	–	1299	84	27917	327	2016
21	77	–	1238	66	31402	379	2017

المصدر :وزارة المالية الجزائرية www.finance-algeria.org.

الملحق رقم (03) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-2017

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اسبانيا	الو م ا	الدول العربية	البرازيل
1980	7 515	6 251	2 039	1 895	24 310	85	365
1981	11 383	7 578	5 952	2 569	19 149	39	1 181
1982	19 172	3 205	8 588	3 332	9 199	242	907
1983	18 490	2 757	6 497	3 036	13 723	486	595
1984	18 149	1 921	11 533	2 189	13 834	480	442
1985	19 264	2 210	14 869	3 835	6 456	698	962
1986	7 529	1 104	6 960	1 998	6 070	274	500

545	699	8 022	1 820	6 404	1 718	9 231	1987
447	1136	8 496	2 825	7 760	1 988	8 920	1988
1 139	1333		3 756	14 021	2 863	12 714	1989
1 851	3252	23 521	7 394	25 031	2 626	21 212	1990
4 601,10	642,6	40 370,50	15 852,80	55 356,10	5 450,00	43 887,50	1991
7 848,40	47,8	34 732,80	18 918,60	53 988,90	11 717,00	45 564,00	1992
10 527,50	366	38 163,70	16 113,80	52 659,20	10 305,10	40 058,80	1993
7 225,30	259	51 972,40	23 997,60	65 015,90	21 734,00	49 450,40	1994
11 997,80	902,1	82 837,60	33 326,40	111 737,7	9 136,60	70 451,10	1995
37 768,70	865,6	113 582,7	56 480,80	147 425,3	18 410,20	97 229,40	1996
42 546,80	1 002,70	126 613,8	71 073,00	163 336,9	17 635,60	124 746,2	1997
37 688,00	1 177,80	90 981,30	57 709,80	110 119,7	10 010,90	100 108,9	1998
64 719,80	4 538,80	117 756,4	89 178,80	197 437,3	13 868,50	115 318,9	1999
113 022,1	4 308,80	257 697,0	175 167,7	332 271,7	55 185	219 581,1	2000
79 198,00	25 165,70	210 207,7	173 199,3	332 631,5	14 211	223 678,7	2001
71 356,30	20 775,40	213 321,5	180 970,9	301 336,8	34 971	203 876,5	2002
86 765,20	27 541,80	378 658,6	231 309,2	364 588,2	21 297	238 838,1	2003
137 732,80	37 415,60	517 111,7	263 142,3	372 786,4	19 409	280 513,60	2004
214 371,70	46 170,20	788 237,9	375 319,3	560 186,7	93 468	341 786,30	2005
137 867,60	43 034,10	1 082 428,	435 899,9	678 621,5	28 871	333 003,90	2006

127 781,70	33 543,70	1 267 169,	373 927,9	558 063,7	17 110	287 166,60	2007
166 564,30	50 868,90	1 215 557,	585 006	798 537,2	20 425	409 046,60	2008
108 699,30	41 737,00	767 403,3	399 381,1	422 805,0	24 766	327 699,90	2009
183 471,00	52 810,80	1 050 292,	448 807	666 775,8	29 161	286 811,30	2010
236 661,80	59 235,70	1 107 031,	525 881	764 070,0	36 454	478 132,00	2011
268 713,90	75 813,30	852 974,9	618 024	911 089,8	18 849	484 660,00	2012
230 289,80	61 924,20	480 204,8	818 498	705 101,7	1 694	508 398,90	2013
15320	820	1984	1650	2822	5656	2870	2014
1795	572	1683	1550	2409	5288	22976	2015
1279	385	1678	1368	2331	6251	16739	2016
2082	751	3394	4142	1611	892	16739	2017

المصدر:بيانات البنك الدولي تاريخ الاطلاع :2019/05/24 على الخط
http://data.albankaldawli.org/country/algeria

وزارة المالية الجزائرية www.finance-algeria.org.

الملحق رقم (04) :معطيات الدراسة باللوغاريتم الطبيع

	LGDP	LGDI	LCPI	LLF	LEXPO
1980	24.46912273687981	3.665532099512463	2.253166303523838	15.39414673002917	23.40021860238093
1981	24.51534861668303	3.610663685707628	2.684770836204385	15.43380037642163	23.45366357011153
1982	24.53451974148028	3.618543830594277	1.878320827347207	15.47374701548507	23.36090982777837
1983	24.61102421909123	3.626193405365769	1.786271760984298	15.51411984624329	23.33597802736364
1984	24.70664678777942	3.560034857671822	2.093886454173371	15.55479603605662	23.34835725247321

1985	24.78263704349183	3.542962228741891	2.349686884516264	15.59429369761956	23.33803252785208
1986	24.87739234278137	3.513213424698569	2.515404264049818	15.63027617785447	22.82593612033006
1987	24.92410428891315	3.316234079868683	2.007040312021934	15.66652115718095	22.97726694090722
1988	24.80231175587704	3.319245308230788	1.776907212438582	15.70117118448748	22.93848907009991
1989	24.74201524121701	3.403635544226296	2.230483242754873	15.73453199548248	23.06211534309181
1990	24.85112737114765	3.353036703560779	2.812562420370971	15.68520343493296	23.40055835094367
1991	24.54570033843541	3.460765070576363	3.25371722955789	15.72568042157362	23.31188058487876
1992	24.59453555847529	3.426133472251574	3.455359185145126	15.7618648940682	23.22094394591219
1993	24.63421737277529	3.370425677305007	3.022390081861347	15.80281858140348	23.11021729562079
1994	24.47377108930915	3.403865248443735	3.368937795612709	15.84200796969283	22.98348084744854
1995	24.45530181742849	3.431033046712141	3.393824484749399	15.87521586514388	23.11569163221423
1996	24.57216791394761	3.245650652467167	2.927403959423537	15.90675850395644	23.36017800250128
1997	24.59816546830776	3.111155821556051	1.746330133019238	15.93157689824795	23.42395569714236
1998	24.59837062504326	3.301321179114757	1.59942023017497	15.9564900689376	23.11019209918537
1999	24.60772388717122	3.26757719620863	0.9728642919821783	15.98105662807085	23.34010519424563
2000	24.72677801506717	3.159716326764506	−1.081273903737153	16.00502146126456	23.86093603124221
2001	24.72594666027338	3.289932759957751	1.441253162102225	16.0301134756237	23.72326176323597
2002	24.76210278037523	3.422742576158279	0.3494603274836548	16.0539863710169	23.72659297581833
2003	24.94076903267756	3.412488811240533	1.451368822614597	16.07713312573075	23.97971179491588
2004	25.16973331783474	3.504461975024605	1.376698543818774	16.09991518324956	24.25477236379418
2005	25.35991752374758	3.454940714865696	0.3238548038455052	16.12231981659501	24.60925125055518
2006	25.48567311841877	3.406863321829249	0.8378963119235675	16.14325342363764	24.7684522422403
2007	25.62837088049186	3.540074329403583	1.302639820214666	16.16309377728877	24.87479753383812
2008	25.86493343950939	3.620291060922056	1.580748401648005	16.18211441204403	25.13040880050441
2009	25.64478601473127	3.847515633276271	1.746946946996547	16.20072366001229	24.60552649875788
2010	25.80595675691672	3.724012327240928	1.363808936951988	16.22577564454622	24.85000345827936
2011	26.02167848549325	3.639034168296183	1.509443308941053	16.24550738159018	25.07459224928658
2012	26.06588230722803	3.667611849000013	2.185090243253215	16.26632201664003	25.06866747600687
2013	26.06920603540931	3.770242811005436	1.179958487962112	16.30578204126382	24.96688380701604
2014	26.08835371218619	3.818907948030974	1.070530637666225	16.27017593184522	24.89165827764585
2015	25.83512878182905	3.927514141451577	1.565370450188578	16.28316515996098	24.37289368104735
2016	25.79925098901957	3.928024916403336	1.8559377384026	16.29519166167039	24.23191476210441
2017	25.84457916428989	3.879460893642576	1.721178893293884	16.30771112567394	24.35907806324348

المصدر:بيانات البنك الدولي تاريخ الاطلاع :2019/05/24 على الخط
http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الملحق رقم (05) : الاشكال البيانية للدلة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الاصلية في المستوي

Date: 06/12/19 Time: 21:37
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

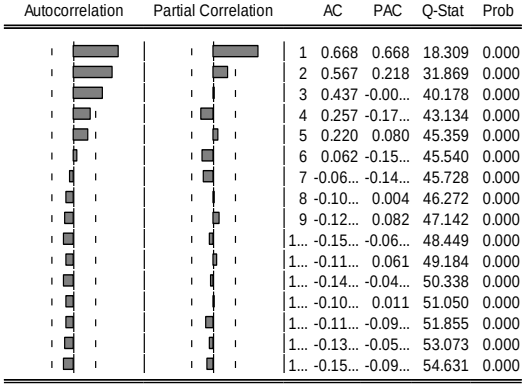

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.668	0.668	18.309	0.000
		2	0.567	0.218	31.869	0.000
		3	0.437	-0.00...	40.178	0.000
		4	0.257	-0.17...	43.134	0.000
		5	0.220	0.080	45.359	0.000
		6	0.062	-0.15...	45.540	0.000
		7	-0.06...	-0.14...	45.728	0.000
		8	-0.10...	0.004	46.272	0.000
		9	-0.12...	0.082	47.142	0.000
		1...	-0.15...	-0.06...	48.449	0.000
		1...	-0.11...	0.061	49.184	0.000
		1...	-0.14...	-0.04...	50.338	0.000
		1...	-0.10...	0.011	51.050	0.000
		1...	-0.11...	-0.09...	51.855	0.000
		1...	-0.13...	-0.05...	53.073	0.000
		1...	-0.15...	-0.09...	54.631	0.000

Date: 06/12/19 Time: 21:32
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

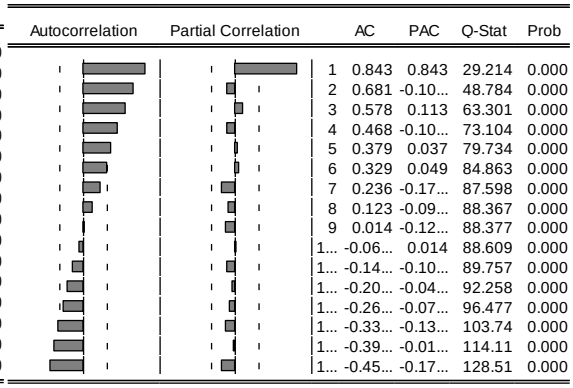

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.843	0.843	29.214	0.000
		2	0.681	-0.10...	48.784	0.000
		3	0.578	0.113	63.301	0.000
		4	0.468	-0.10...	73.104	0.000
		5	0.379	0.037	79.734	0.000
		6	0.329	0.049	84.863	0.000
		7	0.236	-0.17...	87.598	0.000
		8	0.123	-0.09...	88.367	0.000
		9	0.014	-0.12...	88.377	0.000
		1...	-0.06...	0.014	88.609	0.000
		1...	-0.14...	-0.10...	89.757	0.000
		1...	-0.20...	-0.04...	92.258	0.000
		1...	-0.26...	-0.07...	96.477	0.000
		1...	-0.33...	-0.13...	103.74	0.000
		1...	-0.39...	-0.01...	114.11	0.000
		1...	-0.45...	-0.17...	128.51	0.000

Date: 06/12/19 Time: 21:37
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

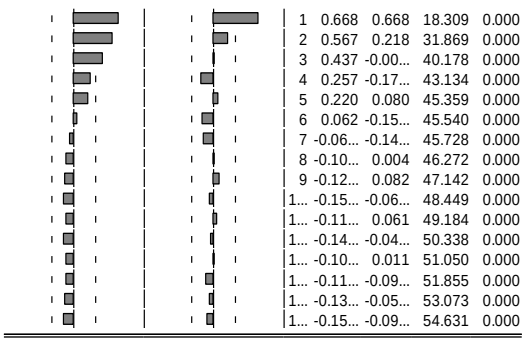

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.668	0.668	18.309	0.000
		2	0.567	0.218	31.869	0.000
		3	0.437	-0.00...	40.178	0.000
		4	0.257	-0.17...	43.134	0.000
		5	0.220	0.080	45.359	0.000
		6	0.062	-0.15...	45.540	0.000
		7	-0.06...	-0.14...	45.728	0.000
		8	-0.10...	0.004	46.272	0.000
		9	-0.12...	0.082	47.142	0.000
		1...	-0.15...	-0.06...	48.449	0.000
		1...	-0.11...	0.061	49.184	0.000
		1...	-0.14...	-0.04...	50.338	0.000
		1...	-0.10...	0.011	51.050	0.000
		1...	-0.11...	-0.09...	51.855	0.000
		1...	-0.13...	-0.05...	53.073	0.000
		1...	-0.15...	-0.09...	54.631	0.000

Date: 06/12/19 Time: 21:34
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

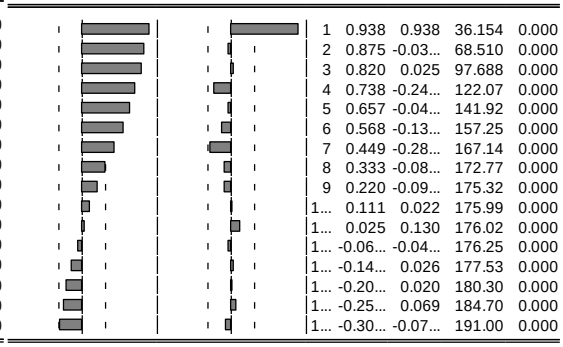

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.938	0.938	36.154	0.000
		2	0.875	-0.03...	68.510	0.000
		3	0.820	0.025	97.688	0.000
		4	0.738	-0.24...	122.07	0.000
		5	0.657	-0.04...	141.92	0.000
		6	0.568	-0.13...	157.25	0.000
		7	0.449	-0.28...	167.14	0.000
		8	0.333	-0.08...	172.77	0.000
		9	0.220	-0.09...	175.32	0.000
		1...	0.111	0.022	175.99	0.000
		1...	0.025	0.130	176.02	0.000
		1...	-0.06...	-0.04...	176.25	0.000
		1...	-0.14...	0.026	177.53	0.000
		1...	-0.20...	0.020	180.30	0.000
		1...	-0.25...	0.069	184.70	0.000
		1...	-0.30...	-0.07...	191.00	0.000

Date: 06/12/19 Time: 21:42
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

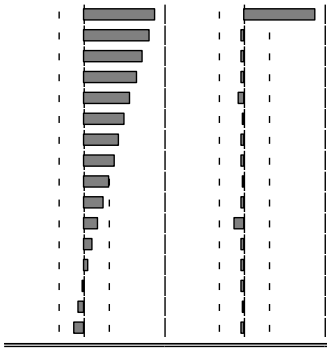

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.919	0.919	34.730	0.000
		2	0.840	-0.03...	64.532	0.000
		3	0.762	-0.03...	89.747	0.000
		4	0.686	-0.03...	110.77	0.000
		5	0.605	-0.07...	127.64	0.000
		6	0.531	-0.01...	141.01	0.000
		7	0.459	-0.03...	151.33	0.000
		8	0.390	-0.03...	159.02	0.000
		9	0.324	-0.02...	164.54	0.000
		1...	0.262	-0.03...	168.26	0.000
		1...	0.186	-0.13...	170.21	0.000
		1...	0.114	-0.03...	170.97	0.000
		1...	0.046	-0.04...	171.10	0.000
		1...	-0.01...	-0.03...	171.12	0.000
		1...	-0.07...	-0.02...	171.49	0.000
		1...	-0.12...	-0.03...	172.63	0.000

الملحق رقم (06) : اختبار ديكي فولر للسلاسل الأصلية في المستوى

وجود الثابت و اتجاه عام وجود الثابت

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.383198	0.9018
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.307986	0.8703
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عدم وجود الثابت و الاتجاه العام

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.786650	0.9802
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود الثابت

وجود اتجاه عام و ثابت

Null Hypothesis: LEXPO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.912602	0.7730
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEXPO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.847219	0.6611
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عدو وجود اتجاه عام و ثابت

Null Hypothesis: LEXPO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.632301	0.8485
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.835655	0.6669
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود الثابت

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.984706	0.7487
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عدم وجود اتجاه عام و ثابت

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.300282	0.7674
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام و الثابت

وجود الثابت

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.960361	0.0482
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.223981	0.8906
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عدم وجود اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		7.921842	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود الثابت

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.651730	0.0921
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.941246	0.1620
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عدم وجود اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.233416	0.1957
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (07) :الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي لسلاسل الزمنية عند الفروقات الاولى

Date: 06/13/19 Time: 09:26
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.093	0.093	0.3434	0.558
		2	0.028	0.020	0.3764	0.828
		3	0.349	0.348	5.5566	0.135
		4	0.021	-0.04...	5.5750	0.233
		5	-0.14...	-0.16...	6.4933	0.261
		6	0.154	0.071	7.5977	0.269
		7	0.025	0.023	7.6285	0.366
		8	-0.05...	0.044	7.7894	0.454
		9	-0.22...	-0.36...	10.496	0.312
		1...	-0.14...	-0.16...	11.555	0.316
		1...	-0.15...	-0.08...	12.935	0.298
		1...	-0.20...	0.015	15.412	0.220
		1...	-0.20...	-0.15...	18.036	0.156
		1...	-0.10...	-0.16...	18.683	0.177
		1...	-0.03...	0.122	18.773	0.224
		1...	-0.17...	-0.05...	20.906	0.182

Date: 06/13/19 Time: 09:30
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.042	0.042	0.0707	0.790
		2	-0.13...	-0.14...	0.8703	0.647
		3	0.096	0.111	1.2650	0.737
		4	-0.03...	-0.06...	1.3082	0.860
		5	0.015	0.053	1.3187	0.933
		6	0.161	0.136	2.5235	0.866
		7	0.034	0.036	2.5783	0.921
		8	0.003	0.037	2.5788	0.958
		9	-0.17...	-0.20...	4.1779	0.899
		1...	-0.11...	-0.09...	4.9275	0.896
		1...	0.001	-0.06...	4.9276	0.935
		1...	-0.04...	-0.05...	5.0225	0.957
		1...	-0.14...	-0.15...	6.2359	0.937
		1...	-0.13...	-0.15...	7.2883	0.923
		1...	0.033	0.080	7.3592	0.947
		1...	-0.01...	0.015	7.3763	0.965

Date: 06/13/19 Time: 09:31
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.36...	-0.36...	5.1851	0.023
		2	0.057	-0.08...	5.3192	0.070
		3	0.076	0.079	5.5636	0.135
		4	-0.22...	-0.18...	7.7388	0.102
		5	0.184	0.046	9.2597	0.099
		6	-0.06...	0.022	9.4261	0.151
		7	-0.11...	-0.13...	10.073	0.184
		8	-0.01...	-0.18...	10.090	0.259
		9	-0.00...	-0.03...	10.094	0.343
		1...	-0.11...	-0.17...	10.814	0.372
		1...	0.089	-0.06...	11.252	0.422
		1...	-0.09...	-0.11...	11.805	0.461
		1...	0.069	0.009	12.092	0.520
		1...	0.020	-0.04...	12.118	0.597
		1...	-0.02...	-0.02...	12.150	0.668
		1...	-0.07...	-0.20...	12.517	0.708

Date: 06/13/19 Time: 09:28
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.00...	-0.00...	0.0013	0.971
		2	-0.28...	-0.28...	3.3481	0.187
		3	0.140	0.149	4.1829	0.242
		4	-0.02...	-0.11...	4.2037	0.379
		5	-0.06...	0.028	4.3881	0.495
		6	0.232	0.195	6.9015	0.330
		7	0.084	0.082	7.2408	0.404
		8	-0.15...	-0.04...	8.4796	0.388
		9	0.059	0.063	8.6605	0.469
		1...	0.093	0.037	9.1208	0.521
		1...	0.030	0.112	9.1716	0.606
		1...	-0.07...	-0.12...	9.4683	0.662
		1...	0.055	0.071	9.6517	0.722
		1...	-0.00...	-0.04...	9.6519	0.787
		1...	-0.01...	0.049	9.6603	0.841
		1...	-0.05...	-0.15...	9.8444	0.875

Date: 06/13/19 Time: 09:32
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.048	0.048	0.0928	0.761
		2	0.118	0.116	0.6700	0.715
		3	0.057	0.047	0.8067	0.848
		4	-0.04...	-0.05...	0.8763	0.928
		5	0.006	-0.00...	0.8777	0.972
		6	-0.00...	0.006	0.8781	0.990
		7	0.033	0.038	0.9289	0.996
		8	0.029	0.023	0.9693	0.998
		9	0.016	0.005	0.9824	0.999
		1...	0.102	0.094	1.5427	0.999
		1...	0.069	0.062	1.8103	0.999
		1...	0.054	0.029	1.9791	0.999
		1...	0.024	-0.00...	2.0136	1.000
		1...	0.010	0.002	2.0200	1.000
		1...	-0.00...	-0.00...	2.0224	1.000
		1...	-0.00...	-0.00...	2.0268	1.000

الملحق رقم (08) :اختبار ديكي فولر للسلاسل الزمنية عند الفروقات الاولى

وجود الثابت مع اتجاه عام

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.260766	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود الثابت

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.314112	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بدون اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.011458	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام مع الثابت

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.145696	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود الثابت

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.872556	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بدون اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.923808	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام مع الثابت

Null Hypothesis: DLEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.495333	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود الثابت

Null Hypothesis: DLEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.576666	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بدون اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: DLEXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.598126	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام مع الثابت

وجود الثابت

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.568787	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.654512	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بدون اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.855074	0.0056
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وجود اتجاه عام مع الثابت وجود الثابت

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.542663	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.439423	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بدون اتجاه عام و الثابت

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.656509	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (09): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 06/11/19 Time: 12:06
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LGDP LGDI LCPI LLF LEXPO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.603599	88.43452	88.80380	0.0532
At most 1	0.460664	55.12266	63.87610	0.2183
At most 2	0.403954	32.89564	42.91525	0.3416
At most 3	0.216519	14.26789	25.87211	0.6355
At most 4	0.141288	5.483598	12.51798	0.5285

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.603599	33.31185	38.33101	0.1687
At most 1	0.460664	22.22703	32.11832	0.4759
At most 2	0.403954	18.62774	25.82321	0.3310
At most 3	0.216519	8.784296	19.38704	0.7464
At most 4	0.141288	5.483598	12.51798	0.5285

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (10) : تحديد درجة تاخير نموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LGDI LEXPO
Exogenous variables: C LLF LCPI
Date: 06/13/19 Time: 13:10
Sample: 1980 2017
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	12.53783	NA	0.000164	-0.202162	0.197785	-0.064100
1	93.83729	134.7248*	2.66e-06*	-4.333559*	-3.533666*	-4.057436*
2	100.2129	9.472415	3.17e-06	-4.183597	-2.983757	-3.769413
3	105.4731	6.913278	4.13e-06	-3.969889	-2.370102	-3.417643

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (11) : تقدير شعاع الانحدار الذاتي

Dependent Variable: LGDI
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/07/19 Time: 15:06
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
LGDI = C(01)*LGDP(-1) + C(02)*LGDI(-1) + C(03)*LEXPO(-1) +C(04) + C(05)*LCPI +C(06)*LLF

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.075022	0.073963	1.014327	0.3183
C(2)	0.622682	0.103695	6.004946	0.0000
C(3)	0.104694	0.046721	2.240851	0.0323
C(4)	-0.811430	1.010575	-0.802939	0.4281
C(5)	0.022099	0.017018	1.298566	0.2037
C(6)	-0.142603	0.102998	-1.384524	0.1761

R-squared	0.872396	Mean dependent var	3.510690
Adjusted R-squared	0.851815	S.D. dependent var	0.210260
S.E. of regression	0.080939	Akaike info criterion	-2.042844
Sum squared resid	0.203086	Schwarz criterion	-1.781614
Log likelihood	43.79261	Hannan-Quinn criter.	-1.950748
F-statistic	42.38800	Durbin-Watson stat	1.752471
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/07/19 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
LGDP =C(01)*LGDP(-1) + C(02)*LGDI(-1) + C(03)*LEXPO(-1) +C(04) + C(05)*LCPI + C(06)*LLF

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.701528	0.103459	6.780748	0.0000
C(2)	0.293464	0.145048	2.023221	0.0517
C(3)	0.112865	0.065353	1.727019	0.0941
C(4)	1.420337	1.413590	1.004773	0.3228
C(5)	-0.041182	0.023805	-1.729977	0.0936
C(6)	0.153754	0.144073	1.067195	0.2941

R-squared	0.966049	Mean dependent var	25.08827
Adjusted R-squared	0.960573	S.D. dependent var	0.570183
S.E. of regression	0.113218	Akaike info criterion	-1.371618
Sum squared resid	0.397365	Schwarz criterion	-1.110388
Log likelihood	31.37493	Hannan-Quinn criter.	-1.279522
F-statistic	176.4137	Durbin-Watson stat	1.921920
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LEXPO
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/07/19 Time: 15:07
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
LEXPO = C(01)*LGDP(-1) + C(02)*LGDI(-1) + C(03)*LEXPO(-1) + C(04) +C(05)*LCPI + C(06)*LLF

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.249240	0.200589	-1.242541	0.2234
C(2)	0.335321	0.281223	1.192368	0.2422
C(3)	0.884420	0.126708	6.980012	0.0000
C(4)	0.240301	2.740705	0.087679	0.9307
C(5)	-0.095757	0.046154	-2.074723	0.0464
C(6)	0.488014	0.279333	1.747069	0.0905

R-squared	0.926337	Mean dependent var	23.84777
Adjusted R-squared	0.914456	S.D. dependent var	0.750513
S.E. of regression	0.219509	Akaike info criterion	-0.047452
Sum squared resid	1.493712	Schwarz criterion	0.213778
Log likelihood	6.877870	Hannan-Quinn criter.	0.044643
F-statistic	77.96739	Durbin-Watson stat	1.702446
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (12) : دوال بواقي المعادلات

Date: 06/07/19 Time: 17:55
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.115	0.115	0.5287	0.467
		2	-0.253	-0.269	3.1621	0.206
		3	-0.042	0.028	3.2378	0.356
		4	-0.086	-0.166	3.5588	0.469
		5	-0.161	-0.145	4.7341	0.449
		6	0.073	0.057	4.9850	0.546
		7	-0.022	-0.151	5.0091	0.659
		8	-0.243	-0.235	7.9491	0.438
		9	0.071	0.065	8.2080	0.513
		10	0.018	-0.199	8.2254	0.607
		11	-0.074	-0.048	8.5284	0.665
		12	-0.088	-0.245	8.9714	0.705
		13	0.086	-0.006	9.4169	0.741
		14	0.069	-0.035	9.7172	0.783
		15	0.126	0.039	10.752	0.770
		16	0.014	-0.129	10.764	0.824

Date: 06/07/19 Time: 17:53
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.036	0.036	0.0516	0.820
		2	-0.118	-0.119	0.6255	0.731
		3	0.148	0.160	1.5614	0.668
		4	-0.110	-0.145	2.0894	0.719
		5	-0.229	-0.185	4.4571	0.486
		6	0.086	0.063	4.8038	0.569
		7	-0.038	-0.065	4.8719	0.676
		8	-0.083	-0.017	5.2157	0.734
		9	-0.096	-0.189	5.6928	0.770
		10	-0.093	-0.115	6.1570	0.802
		11	-0.112	-0.117	6.8506	0.811
		12	-0.139	-0.192	7.9637	0.788
		13	-0.112	-0.192	8.7182	0.794
		14	0.006	-0.138	8.7207	0.849
		15	0.113	0.024	9.5656	0.846
		16	-0.013	-0.152	9.5779	0.888

Date: 06/07/19 Time: 17:57
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

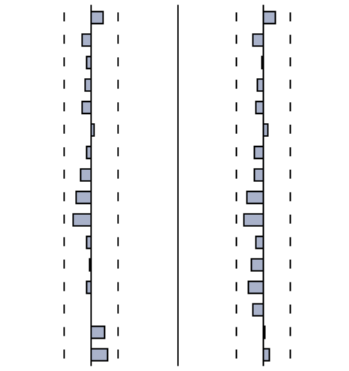

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.145	0.145	0.8373	0.360
		2	-0.100	-0.123	1.2476	0.536
		3	-0.053	-0.020	1.3690	0.713
		4	-0.068	-0.072	1.5738	0.814
		5	-0.108	-0.098	2.0952	0.836
		6	0.035	0.052	2.1509	0.905
		7	-0.057	-0.104	2.3087	0.941
		8	-0.127	-0.111	3.1102	0.927
		9	-0.184	-0.190	4.8638	0.846
		10	-0.220	-0.237	7.4601	0.681
		11	-0.061	-0.084	7.6638	0.743
		12	-0.009	-0.141	7.6687	0.810
		13	-0.052	-0.178	7.8307	0.854
		14	0.006	-0.133	7.8333	0.898
		15	0.167	0.022	9.6602	0.841
		16	0.194	0.081	12.255	0.726

الملق رقم (13): اختبار جودة صلاحية النموذج (1) var

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/07/19 Time: 15:09
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGDP	LGDI	LEXPO
LGDP(-1)	0.701528	0.075022	-0.249240
	(0.10346)	(0.07396)	(0.20059)
	[6.78075]	[1.01433]	[-1.24254]
LGDI(-1)	0.293464	0.622682	0.335321
	(0.14505)	(0.10369)	(0.28122)
	[2.02322]	[6.00495]	[1.19237]
LEXPO(-1)	0.112865	0.104694	0.884420
	(0.06535)	(0.04672)	(0.12671)
	[1.72702]	[2.24085]	[6.98001]
C	1.420337	-0.811430	0.240301
	(1.41359)	(1.01057)	(2.74070)
	[1.00477]	[-0.80294]	[0.08768]
LCPI	-0.041182	0.022099	-0.095757
	(0.02381)	(0.01702)	(0.04615)
	[-1.72998]	[1.29857]	[-2.07472]
LLF	0.153754	-0.142603	0.488014
	(0.14407)	(0.10300)	(0.27933)
	[1.06720]	[-1.38452]	[1.74707]

R-squared	0.966049	0.872396	0.926337
Adj. R-squared	0.960573	0.851815	0.914456
Sum sq. resids	0.397365	0.203086	1.493712
S.E. equation	0.113218	0.080939	0.219509
F-statistic	176.4137	42.38800	77.96739
Log likelihood	31.37493	43.79261	6.877870
Akaike AIC	-1.371618	-2.042844	-0.047452
Schwarz SC	-1.110388	-1.781614	0.213778
Mean dependent	25.08827	3.510690	23.84777
S.D. dependent	0.570183	0.210260	0.750513

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.52E-06
Determinant resid covariance	8.96E-07
Log likelihood	100.1093
Akaike information criterion	-4.438343
Schwarz criterion	-3.654653

الملحق (14): دوال الاستجابة

Response of LGDI:

Period	LGDP	LGDI	LEXPO
1	-0.043393	0.068324	0.000000
	(0.01231)	(0.00794)	(0.00000)
2	-0.003637	0.037320	0.016708
	(0.01240)	(0.00908)	(0.00770)
3	0.012634	0.022099	0.026532
	(0.01140)	(0.00875)	(0.00968)
4	0.018244	0.014130	0.032218
	(0.01070)	(0.00844)	(0.01021)
5	0.019054	0.009561	0.035193
	(0.01117)	(0.00881)	(0.01085)
6	0.017762	0.006649	0.036274
	(0.01187)	(0.00930)	(0.01178)
7	0.015617	0.004604	0.035982
	(0.01235)	(0.00958)	(0.01276)
8	0.013211	0.003063	0.034686
	(0.01255)	(0.00961)	(0.01356)
9	0.010822	0.001856	0.032667
	(0.01253)	(0.00943)	(0.01407)
10	0.008585	0.000896	0.030153
	(0.01236)	(0.00908)	(0.01429)

Response of LGDP:

Period	LGDP	LGDI	LEXPO
1	0.113218	0.000000	0.000000
	(0.01316)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.082742	0.014419	0.018012
	(0.01786)	(0.01102)	(0.01064)
3	0.066348	0.018672	0.033470
	(0.02041)	(0.01426)	(0.01636)
4	0.056073	0.018473	0.045481
	(0.02118)	(0.01557)	(0.01984)
5	0.048451	0.016434	0.053995
	(0.02190)	(0.01651)	(0.02224)
6	0.042020	0.013756	0.059321
	(0.02276)	(0.01729)	(0.02405)
7	0.036205	0.010989	0.061903
	(0.02356)	(0.01781)	(0.02544)
8	0.030812	0.008383	0.062219
	(0.02412)	(0.01803)	(0.02648)
9	0.025799	0.006046	0.060728
	(0.02439)	(0.01793)	(0.02718)
10	0.021179	0.004017	0.057855
	(0.02436)	(0.01752)	(0.02756)

Response of LEXPO:

Period	LGDP	LGDI	LEXPO
1	0.142216	-0.049898	0.159590
	(0.03208)	(0.02687)	(0.01855)
2	0.083010	-0.021220	0.141145
	(0.03795)	(0.03094)	(0.02604)
3	0.051574	-0.009847	0.125945
	(0.04068)	(0.03257)	(0.03408)
4	0.033313	-0.005953	0.111943
	(0.03937)	(0.03127)	(0.03859)
5	0.021604	-0.005131	0.098472
	(0.03721)	(0.02910)	(0.04057)
6	0.013421	-0.005428	0.085434
	(0.03512)	(0.02672)	(0.04083)
7	0.007352	-0.005999	0.072938
	(0.03322)	(0.02432)	(0.03996)
8	0.002716	-0.006501	0.061145
	(0.03147)	(0.02195)	(0.03843)
9	-0.000848	-0.006812	0.050201
	(0.02976)	(0.01963)	(0.03663)
10	-0.003551	-0.006909	0.040217
	(0.02803)	(0.01739)	(0.03484)

Cholesky Ordering: LGDP LGDI LEXPO
Standard Errors: Analytic

الملحق رقم (15) : الاشكال البيانية لدوال الاستجابة

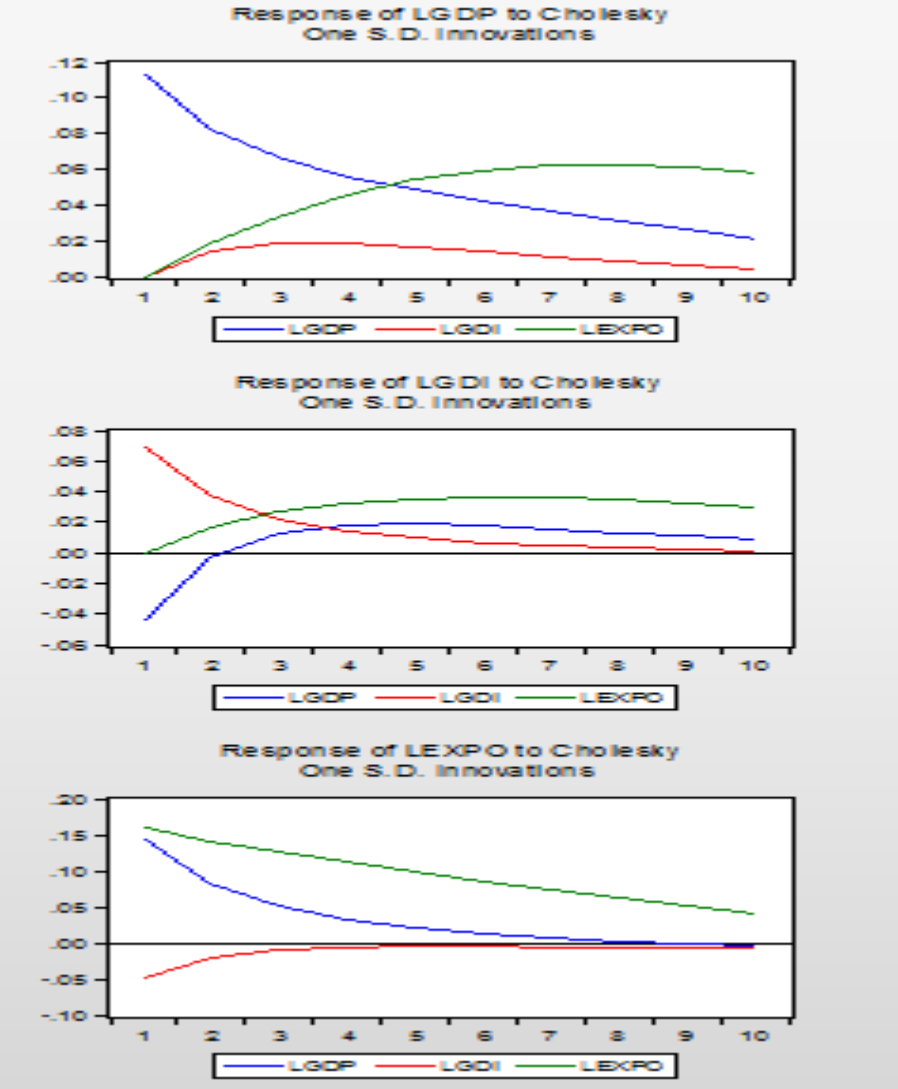

الملحق رقم(16) : جدول تحليل التباين

Variance Decomposition of LGDP:

Period	S.E.	LGDP	LGDI	LEXPO
1	0.113218	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.142116	97.36421	1.029406	1.606386
3	0.161455	92.32298	2.135084	5.541932
4	0.177825	86.05075	2.839256	11.10999
5	0.192756	79.55424	3.143355	17.30240
6	0.206467	73.48072	3.183614	23.33567
7	0.218843	68.14183	3.085863	28.77231
8	0.229746	63.62653	2.933075	33.44040
9	0.239109	59.90509	2.771800	37.32311
10	0.246952	56.89616	2.625012	40.47883

Variance Decomposition of LGDI:

Period	S.E.	LGDP	LGDI	LEXPO
1	0.080939	28.74174	71.25826	0.000000
2	0.090754	23.02162	73.58899	3.389385
3	0.097920	21.44026	68.30640	10.25334
4	0.105635	21.40547	60.48230	18.11222
5	0.113366	21.41065	53.22592	25.36344
6	0.120529	21.11281	47.39141	31.49578
7	0.126835	20.58180	42.92808	36.49011
8	0.132190	19.94685	39.57438	40.47877
9	0.136608	19.30489	37.07416	43.62095
10	0.140163	18.71341	35.22181	46.06478

Variance Decomposition of LEXPO:

Period	S.E.	LGDP	LGDI	LEXPO
1	0.219509	41.97512	5.167341	52.85754
2	0.274676	35.94051	3.896974	60.16252
3	0.306702	31.65429	3.228717	65.11699
4	0.328241	28.66621	2.851768	68.48202
5	0.343412	26.58510	2.627686	70.78721
6	0.354176	25.13737	2.493885	72.36874
7	0.361733	24.13939	2.418281	73.44233
8	0.366932	23.46566	2.381627	74.15271
9	0.370413	23.02712	2.370881	74.60200
10	0.372671	22.75803	2.376611	74.86536

Cholesky Ordering: LGDP LGDI LEXPO

الملحق رقم (17) : الشكل البياني لتحليل التباين

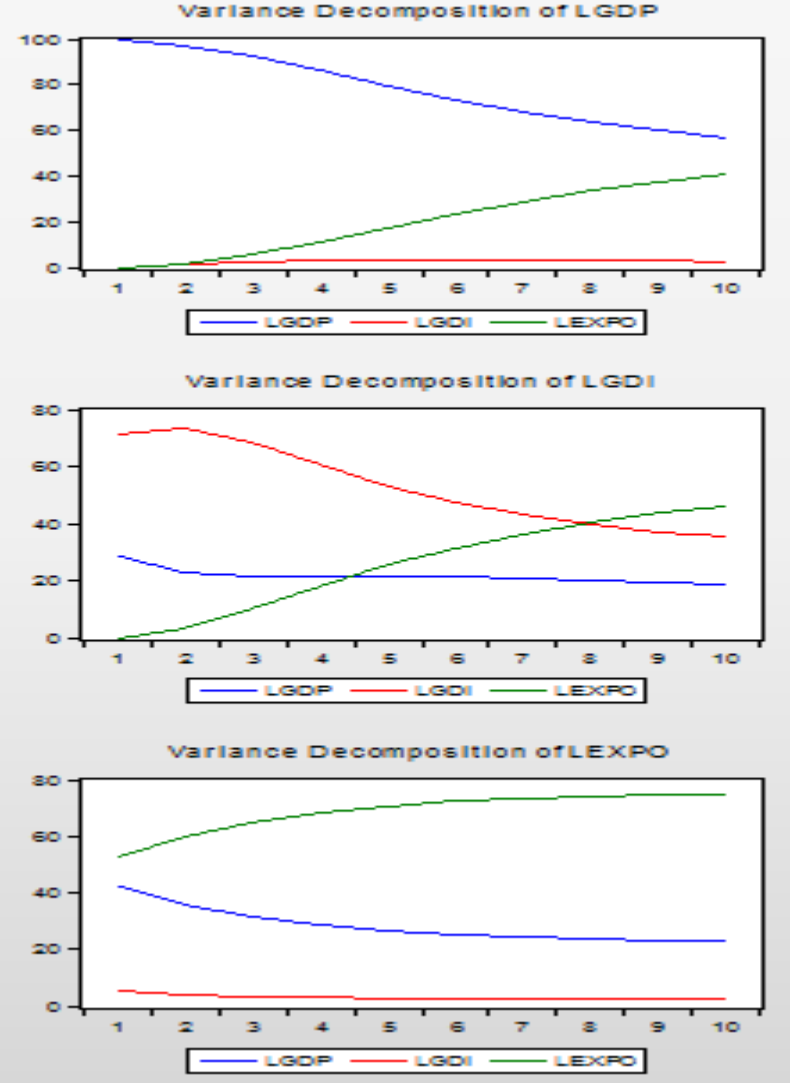

الملحق رقم (18) : اختبارالسببية لجرانجر

P=1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/07/19 Time: 17:13
Sample: 1980 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LGDP	37	0.43755	0.5128
LGDP does not Granger Cause LGDI		12.0096	0.0015
LCPI does not Granger Cause LGDP	37	2.42229	0.1289
LGDP does not Granger Cause LCPI		0.12737	0.7234
LLF does not Granger Cause LGDP	37	2.28984	0.1395
LGDP does not Granger Cause LLF		0.16954	0.6831
LEXPO does not Granger Cause LGDP	37	5.72572	0.0224
LGDP does not Granger Cause LEXPO		0.43130	0.5158
LCPI does not Granger Cause LGDI	37	4.40118	0.0434
LGDI does not Granger Cause LCPI		0.02680	0.8709
LLF does not Granger Cause LGDI	37	4.05905	0.0519
LGDI does not Granger Cause LLF		0.06253	0.8040
LEXPO does not Granger Cause LGDI	37	14.9032	0.0005
LGDI does not Granger Cause LEXPO		0.23835	0.6285
LLF does not Granger Cause LCPI	37	1.97632	0.1689
LCPI does not Granger Cause LLF		0.36779	0.5482
LEXPO does not Granger Cause LCPI	37	0.29144	0.5928
LCPI does not Granger Cause LEXPO		1.34418	0.2544
LEXPO does not Granger Cause LLF	37	0.16468	0.6874
LLF does not Granger Cause LEXPO		3.75048	0.0611

P=2

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/07/19 Time: 17:15
Sample: 1980 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LGDP	36	1.57651	0.2228
LGDP does not Granger Cause LGDI		5.83720	0.0071
LCPI does not Granger Cause LGDP	36	1.38090	0.2664
LGDP does not Granger Cause LCPI		0.14710	0.8638
LLF does not Granger Cause LGDP	36	8.42567	0.0012
LGDP does not Granger Cause LLF		0.39658	0.6760
LEXPO does not Granger Cause LGDP	36	3.40288	0.0461
LGDP does not Granger Cause LEXPO		0.15688	0.8555
LCPI does not Granger Cause LGDI	36	3.97095	0.0292
LGDI does not Granger Cause LCPI		0.08289	0.9207
LLF does not Granger Cause LGDI	36	3.21834	0.0537
LGDI does not Granger Cause LLF		0.54997	0.5825
LEXPO does not Granger Cause LGDI	36	6.74574	0.0037
LGDI does not Granger Cause LEXPO		1.65606	0.2073
LLF does not Granger Cause LCPI	36	0.97862	0.3871
LCPI does not Granger Cause LLF		0.17871	0.8372
LEXPO does not Granger Cause LCPI	36	0.08867	0.9154
LCPI does not Granger Cause LEXPO		0.90841	0.4136
LEXPO does not Granger Cause LLF	36	0.11299	0.8935
LLF does not Granger Cause LEXPO		3.50008	0.0426

P=3

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/07/19 Time: 17:16
Sample: 1980 2017
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LGDP	35	1.10279	0.3645
LGDP does not Granger Cause LGDI		4.54180	0.0103
LCPI does not Granger Cause LGDP	35	1.84807	0.1614
LGDP does not Granger Cause LCPI		0.21333	0.8863
LLF does not Granger Cause LGDP	35	5.25843	0.0053
LGDP does not Granger Cause LLF		0.93850	0.4352
LEXPO does not Granger Cause LGDP	35	3.28677	0.0352
LGDP does not Granger Cause LEXPO		0.50062	0.6849
LCPI does not Granger Cause LGDI	35	2.95468	0.0496
LGDI does not Granger Cause LCPI		0.47688	0.7009
LLF does not Granger Cause LGDI	35	3.97545	0.0177
LGDI does not Granger Cause LLF		0.49182	0.6908
LEXPO does not Granger Cause LGDI	35	5.48708	0.0043
LGDI does not Granger Cause LEXPO		1.97902	0.1400
LLF does not Granger Cause LCPI	35	1.08999	0.3696
LCPI does not Granger Cause LLF		0.09752	0.9607
LEXPO does not Granger Cause LCPI	35	0.16369	0.9199
LCPI does not Granger Cause LEXPO		1.25226	0.3097
LEXPO does not Granger Cause LLF	35	0.11419	0.9511
LLF does not Granger Cause LEXPO		1.93950	0.1461